

الفصل الرابع

«ثوريون نارليون وأصدقاء مخلصون» الاتحاد السوفيتي والحركة الشيوعية

يمكنك أن تصنع من أجساد هؤلاء مسامير حديدية
لم يكن في العالم ما هو أكثر صلابة من المسامير

نيقولا تيجونوف

إذا كانت الإمبريالية هي أعلى وأخر مراحل الرأسمالية فإن شخصا من تلك البلدان التي
تقع تحت نير الإمبريالية سيقود مسيرة الشعوب نحو تطوير المجتمع البشري، ونحو الاشتراكية
على نموذج ستالين وبريجينيف.

وقد وقع هذا العبء بالطبع على عاتق «الثوريين الناريين والأصدقاء المخلصين للاتحاد
السوفيتي»، ونقصد بهم الأحزاب الشيوعية سواء في الشرق أو الغرب. فكان على هؤلاء
بطبيعة الحال أن يكونوا في طليعة النضال من أجل تحرير الشعوب في الغرب من نير البرجوازية،
وفي الشرق من قيد الاستعمار أو شبه الاستعمار، وذلك عن طريق إنشاء قاعدة سياسية بين
العمال والكادحين.

وقد اعتُبر البلاشفة أحد فروع الاشتراكية الأممية، والتي كانت تضم أحزاباً أخرى. ومن
بين أهم الأهداف التي وضعها الشيوعيون في الخارج نصب أعينهم حماية مصالح وأمن الاتحاد
السوفيتي، الدولة التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي، وتدعم فروعه في الدول الأخرى،
وتهدف تلك الأحزاب في النهاية إلى إنجاح الثورة البروليتارية والوصول إلى السلطة في هذه

البلدان. ولم تثر هذه المبادئ أي شكوك سواء لدى السوفيت أو الشيوعيين في الخارج. لم يسبق أن قال علماء السياسة القدامى أن «العمال لا وطن لهم». وهل دعم السوفيتي لم يحقق مصالح الكادحين وقضية تحرير البلاد من نير الاستعمار؟ كان الولاء في التعامل مع الاتحاد السوفيتي من حيث المبدأ جزءاً لا يتجزأ من عقيدة الشيوعيين الحقيقيين.

وفي الفترة بين العشرينيات والأربعينيات كانت التطورات الحقيقية التي وقعت في الاتحاد السوفيتي قد أقنعت القليل من الشيوعيين في الخارج بالإقلاع عن معتقداتهم وفكرة الرسولية. كان نموذج دولة الاشتراكية المنتصرة، والذي رسمته الدعاية السوفيتية يلقي بظلاله على واقع النظام الستاليني. وهؤلاء الذين عاشوا من الشيوعيين الأجانب في الاتحاد السوفيتي وشهدوا سنوات التطهير في الثلاثينيات تعرضوا لصدمة مأساوية في معتقداتهم، وعانوا من تناقض كبير بين الشعارات والواقع. ومنهم من تحول إلى مطنطن من هؤلاء الذين يحملون أجهزة التسجيل ويرددون طوال الوقت أقوال زعماء الشعب، أو إلى شخص على استعداد لفعل أي شيء من أجل الحصول على كسرة خبز مع الزيت، بهدف البقاء على قيد الحياة. ومازال الكشف عن مصير الكثير من الشيوعيين العرب والأترك والإيرانيين الذين غيبتهم الموت في معتقلات ستالين يحتاج إلى جهد الباحثين.

وقد نشطت الأحزاب الشيوعية في تركيا منذ عام 1920م، وفي إيران منذ العام نفسه، وفي مصر منذ 1921 وفي سوريا ولبنان 1924، وفي فلسطين 1921، وفي العراق 1934. أما في بلدان المغرب العربي فكانت فروعاً للحزب الشيوعي الفرنسي.

ومن المعروف أن الإدارات الاستعمارية الإنجليزية والفرنسية في البلدان العربية كانت قلقة من انتشار الأفكار البلشفية. وقد كتب مندوب الإدارة البريطانية في العراق في بدايات العشرينيات: «بذور البلشفية تنتشر في كل مكان. ووتيرة انتشارها في الهند وما وراء النهر لا تقل عن مثيلاتها بين الترك.» وقد أظهرت الأحداث حجم المبالغة في تقدير هذه المخاطر غير أن الإجراءات التي اتخذت للقضاء على بذور البلشفية كانت الأكثر عنفاً وشدة.

وبعد الحرب العالمية الأولى تولى تمثيل القوى السياسية اليمينية زعماء قوميون، عبروا عن مصالح الدوائر الإقطاعية المحلية وأضعفوا وتيرة التعاون مع الغرب (على سبيل المثال؛ النظم الملكية في مصر والعراق ونظام الشاه في إيران). وبالطبع لا يمكن التعميم في إصدار الأحكام هنا، وإلا سيؤدي ذلك إلى الكثير من عدم الدقة. فلم تدرج في هذه المنظومة على سبيل المثال النظم الملكية في شبه الجزيرة باستثناء اليمن، ناهيك عن الزعماء السياسيين في كل من لبنان والسودان.



ومن التيارات الاجتماعية والسياسية الأخرى على الساحة حينها ما سُمِّيَ بالتيار الليبرالي البرجوازي والذي استفاد من المثل والمبادئ الغربية، ووضع نصب عينيه نقل هذه المبادئ إلى البلدان العربية، وإنجاز النموذج الغربي في البناء الاجتماعي والسياسي. وقد كافح هؤلاء من أجل الاستقلال، ولكن مع تفضيل السبل السلمية لتحقيق ذلك. وعندما أراد الغرب ممثلاً في فرنسا وبريطانيا عدم التخلي عن أحلامه الاستعمارية، والإبطاء من عملية الانسحاب السياسي والعسكري من المنطقة وقعت الأحزاب السياسية الليبرالية البرجوازية في أزمة ومأزق شديدين، نظراً لتورطها في اتفاقيات وحلول وسط لا تقوم على مبادئ عادلة مع الاستعمار. ولعل مصير حزب الوفد المصري والأحزاب البرجوازية السورية خير دليل على ذلك.

ووفقاً للرؤية السوفيتية قام الجناح الثوري الديمقراطي أو الحركة الوطنية التحررية بنحو منحنى جديد باتجاه القومية المتشددة، والتي تعود نشأتها إلى أوروبا الغربية. وفي الثلاثينيات من القرن العشرين التحمت مساعي ممثلي التيار الثوري في العالم العربي مع تيار كمال أتاتورك في تركيا، غير أن الظروف الضرورية لنجاح ذلك لم تنضج سوى في الخمسينيات إلى السبعينيات. وفي حين كان ساطع الحصري الداعية لأفكار النهضة العربية والوحدة العربية يكتب مقالاته منطلقاً من فكرة الأمة العربية الواحدة. كان شباب الضباط تحت قيادة جمال عبد الناصر يحملون ببناء مصر العظيمة، ويحددون في نقاشاتهم ملامح غير دقيقة لمستقبل النظام السياسي فيها.

وبدلاً من الإصلاحيين الدينيين الذين نشطوا في بدايات القرن، ومنهم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وصل إلى الساحة «الإخوان المسلمون» المتشددون وغيرهم، والذين قاموا لاحقاً بتأسيس حركة اجتماعية وسياسية قوية. وكانت الحركة قوية جداً في العشرينيات والثلاثينيات، ولكنهم لم يهيمنوا مع ذلك على الساحة السياسية.

وماذا عن الشيوعيين؟ ربما كان بإمكانهم شغل مساحة أكبر في الفكر السياسي والتنظيم السياسي في الشرق الأوسط والأدنى. فلم يقدر لهم أن يحققوا نجاحاً مهماً بهذا القدر في الفترة بين الحربين العالميتين. فما السبب في ذلك؟

ربما ستكون الإجابة متعددة الجوانب والأوجه، وتختلف من بلد إلى آخر. ويؤكد الباحثون أن غياب الطبقة العاملة في بلدان المنطقة قد أفقد الحزب الشيوعي قاعدته الاجتماعية. ولكن من ناحية لم تكن تلك القاعدة موجودة أثناء تشكيل طبقة البروليتاريا في عدد من

البلدان، ومن ناحية أخرى اعتمد البلاشفة في روسيا والشيوعيون في الصين لا على كوادر العمال، أو لو شئنا الدقة ليس فقط على كوادر العمال. وربما حتى عمليات القمع التي مورست في هذه البلدان ضد الشيوعيين في العشرينيات والثلاثينيات قد أدت إلى تدمير هياكل الأحزاب الشيوعية في مرحلة تأسيسها، وتفسر الأمر ولو بشكل جزئي، فالصينيون والفيتناميون الشيوعيون قد تعرضوا أيضا لعمليات القمع تلك.

وفي تركيا، قام مصطفى كمال، الملقب لاحقا باسم أتاتورك، بتأسيس نظام شمولي، واقتبس بعض الهياكل والأساليب السوفيتية (الحزب الواحد وسيطرة الدولة) ولم يستطع تحمل بقاء تنظيم سياسي مستقل يخالفه الأيديولوجية، أو يمتلك طموحات كبيرة، أو يحظى بدعم سياسي من الخارج. وحتى اليوم وربما للأبد سيظل من غير المعروف لنا حقيقة ما إذا كان أتاتورك قد أمر بقتل مصطفى صبحي، زعيم ومؤسس الحزب الشيوعي التركي ورفاقه، أو أن من قام بذلك هو أحد القائمين على الأمن المحلي الذي تبرع بالقيام بذلك، أو أنه بالفعل كما أشيع أن قاربهم قد غرق في البحر الأسود. ولكن لم يكن مصير الحزب ليتغير لو بقي هؤلاء جميعاً على قيد الحياة.

وفي إيران، شارك الشيوعيون بفاعلية في تأسيس جمهورية كيلان الاشتراكية السوفيتية، وناضلوا من أجل المبادئ الشيوعية التي كانت نسخة طبق الأصل من «الشيوعية العسكرية» في روسيا السوفيتية.

وفي فلسطين، قام الشيوعيون في البداية بدعم الاستعمار الصهيوني، ورفضوا التعامل مع العرب، الحلفاء الأقرب بالنسبة إليهم. وفي سوريا ومصر ولبنان كان هناك الكثير من ممثلي الأقليات الدينية والعرقية، من اليهود واليونانيين والإيطاليين، بين مؤسسي الحركة الشيوعية. وقد أدى ذلك إلى تقويض الثقة، فيهم وفي الأفكار الشيوعية من جانب مختلف طبقات السكان العرب.

وقد تعرض الشيوعيون في كل مكان إلى اتهامات، أولاً؛ نظراً لكونهم ملحدين، وثانياً؛ لكونهم يديون بالولاء إلى الاتحاد السوفيتي. ووصل الأمر إلى وصفهم بالعملاء للسوفيت. وكان السبب الثاني يمثل خطراً على قادة تركيا وإيران الذين عرفوا بتوجهاتهم المعارضة لروسيا والاتحاد السوفيتي. في حين لم يكن ذلك التوجه ملحوظاً في البلدان العربية. وتسبب إلحاد الشيوعيين في فشل محاولاتهم لكسب ثقة الجماهير. ولا يمكن القطع هنا أيضاً، فالمشاعر



المعادية للإسلام لحزب أتاتورك لم تمنعه من السيطرة منفرداً على مقاليد الحكم في تركيا لثلاثة عقود.

وربما أضرت النظريات والشعارات والتصريحات السوفيتية ومبادئ الشيوعية العالمية، وبيانات الإعلام الشيوعي بالشيوعيين في الشرق الأوسط والأدنى، أكثر من غيرهم. وذلك على الرغم من انفصال هذه التصريحات والشعارات عن الواقع، والتي حولت الأحزاب الشيوعية في الخارج إلى كيانات منغلقة على نفسها، وفقدت ثقة الجماهير. وقبل عام 1935، أي قبل المؤتمر السابع للشيوعية العالمية، انتشر شعار النضال ضد «البرجوازية المنبطحة».

وفي أوروبا الغربية، ناضل الشيوعيون ضد الاشتراكيين الديمقراطيين دعماً للفاشية، وفي بلدان الشرق الأوسط والأدنى ناضل هؤلاء ضد البرجوازية الإصلاحية، أي ضد القوى التي كانت تسعى إلى تحقيق أو دعم الاستقلال السياسي، ولكن الفرق هنا أنها قامت بذلك دون دعم أو مساعدة الوسائل والمناهج التي كانت تستهوى وتناسب الشيوعيين.

ثم أصبحت الفاشية العدو الأول، وسرعان ما استبدلت الأحزاب الشيوعية استراتيجياتها. وفي ظل انتشار الدعاية النازية في الشرق الأوسط ضد كل من بريطانيا وفرنسا كونهما يمثلان الإمبريالية الغربية، والدعاية ضد اليهود كسبب لود القوميين العرب، لم يساعد هذا التحول عند الشيوعيين على دعم مواقفهم السياسية. وسمحت معاهدة عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا للشيوعيين بالمشاركة مع القوى الموالية للألمان في العراق، وتنظيم انتفاضة قادها رشيد على الكيلاني في عام 1940. وبعد الاعتداء الألماني على أراضي الاتحاد السوفيتي أصبحت دول المحور مرة أخرى عدواً للشيوعيين، وأخذ الشيوعيون يعبئون حلفاءهم لدعم الاتحاد السوفيتي.

كانت الهزيمة النازية في الحرب العالمية الثانية، والنصر السوفيتي الكبير، وتحول الاتحاد السوفيتي نتيجة ذلك إلى دولة عظمى لديها طموحات عالمية، وفرضه الاشتراكية في بلدان شرق أوروبا، وانتصار الشيوعيين في الصين، ونهضة الحركة الشيوعية في فرنسا وإيطاليا، دور كبير في تنامي الاهتمام بالأفكار الماركسية اللينينية في الشرق الأوسط والأدنى، وفتح الطريق أمام توسيع وزيادة تأثير الأحزاب الشيوعية في تلك البلدان. وفي حين لوحظ تنامي التعاطف والتأييد للاتحاد السوفيتي في البلدان العربية، أخذ هذا الاهتمام يضعف تدريجياً في دول الحزام الشمالي للشرق الأوسط. ففي تركيا، وبعد التهديدات السوفيتية والمطامع الإقليمية

لموسكو، سيطرت مشاعر الكراهية والعداء لل سوفيت والروسوفوبيا. وفي إيران، وعلى الرغم من الأخطاء التي ارتكبتها السياسة السوفيتية، بقيت بريطانيا العدو الأول، وبقيت المشاعر المعادية للغرب أقوى من مشاعر العداء لل سوفيت. إلا أنهم أطلقوا على زعيم الحركة الليبرالية البرجوازية مصدق "خادم الإمبريالية". وقد جندوا ضده حزب الشعب الإيراني، وسهلوا من نجاح الانقلاب العسكري الذي دبرته المخابرات الأمريكية في عام 1953م.

وبعد عام 1945م أصبحت الشيوعية نظرية شائعة ومعروفة بين المثقفين والنقائين في مصر وسوريا ولبنان. وعادة ما كانت الأفكار ترد ليس مباشرة من الاتحاد السوفيتي بل من الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا، حيث كان معظم المثقفين يصبغون أنفسهم باللون «الأحمر»، أو حتى «الوردي». وفي سنوات ما بعد الحرب أثرت الماركسية الفكر السياسي والحركات السياسية في بلدان المنطقة.

وبعد الحرب، وعملاً بالدرس الستاليني في التعاون مع الكنيسة الأرثوذكسية ورجال الدين المسلمين قامت الأحزاب الشيوعية بإخفاء عداتها للإسلام. وفي الوقت نفسه، حاولت هذه الأحزاب التأقلم مع الحركات القومية. وبعد الحرب تم تكثيف جهود تعريب الأحزاب الشيوعية، والتي كانت قد بدأت في الثلاثينيات، وقد أتت تلك السياسة بشمار جيدة.

وكما كان الوضع قبل المؤتمر السابع للشيوعية العالمية، ضعفت مواقف وتأثير الشعارات الشيوعية مرة أخرى، خاصة تلك التي كان مصدرها موسكو، عن البرجوازيين القوميين، وعن ضرورة النضال ضدهم. غير أن تغيير القيادة في الاتحاد السوفيتي بعد وفاة ستالين ووصول خروشوف إلى السلطة، أدى ليس فقط إلى التعرض بالانتقاد إلى حقبة ستالين ولو جزئياً، بل وذيوع صيت نظرية «المنطقة الواسعة من العالم» أي ما يسمى «بالعالم الثالث». وبفضل الدفعة القادمة من موسكو، وكذا بفضل الخبرة الذاتية بدأ الشيوعيون في التعامل بشكل أكثر مرونة.

وتمثل الوضع العام في العالم العربي في أشكال جديدة من النضال ضد الغرب، وتحولات مؤلمة في المجتمعات العربية، نتجت عنها تناقضات جديدة، بما فيها الطبقية، وتنامي نفوذ الاتحاد السوفيتي، وكان هذا الوضع عاملاً على توسيع قدرات وتأثير الأحزاب الشيوعية.

وأعلنت الأحزاب الشيوعية عن استعدادها للتعاون مع كافة القوى المعادية للإمبريالية، أي الغرب، وتأسيس جبهات شعبية. وقام الزعماء الشيوعيون أو أنصارهم، في فترات مختلفة،



بتولي حقائب وزارية في حكومات في الأردن والعراق وسوريا ومصر والسودان. إلا أنه لم يحدث أن وصل حزب شيوعي إلى مقاليد الحكم فعلياً. ولعل مثال العراق وسوريا خير دليل على ذلك، حيث بلغ النفوذ الشيوعي القمة ثم سرعان ما انهار. واتضح أن القوى القومية الثورية كانت تتجاهل الشيوعيين، أو تمنحهم أدواراً ثانوية. وقام الناصريون والبعثيون وجبهة تحرير الجزائر بالاستفادة من بعض مبادئ الشيوعيين وأساليبهم التنظيمية، وبعض الشعارات والتعبيرات. كان النموذج السوفيتي الاجتماعي السياسي جذاباً بالنسبة لهم، وأهم ما فيه وجود نظام الحزب الواحد، الذي يضمن ثبات ورسوخ السلطة لفترات طويلة، ودعم قوة الدولة وتغلغلها في الاقتصاد (وهو ما يتوافق مع المجتمعات العربية والعثمانية)، والتصنيع المتسارع، وتعبئة الجماهير للقيام بحملات محددة، وتوافر جهاز قمعي فعال، وعسكرة المجتمع والدولة. كان هؤلاء على استعداد لاستعارة النموذج الستاليني البريجيني، أولاً: بفضل السمات البارزة للقدرة العسكرية السوفيتية، وثانياً: بفضل جهود الدعاية السوفيتية، وثالثاً: بفضل العلاقة السلبية تجاه كل ما كانت تبثه الدعاية الغربية. ففي الوقت الذي كانت فيه الدعاية الغربية تشوه صورة الاتحاد السوفيتي، كانت مشاعر الناس الكارهين للغرب تزداد إعجاباً بالنموذج السوفيتي. وكان من الممكن غض الطرف عن الحتمية الاقتصادية، والقوانين المادية للتاريخ، والدعاية الإلحادية في الاتحاد السوفيتي، وأن يتم الاستفادة بكل ما هو مفيد ونافع من النموذج السوفيتي، والاشتراكية السوفيتية، وحتى من الشيوعية السوفيتية. وكان علماء الأزهر الذين يعملون مع المؤسسة، سواء في عهد عبد الناصر أو السادات، يؤكدون غياب أي تعارض بين الإسلام والاشتراكية بل إنهم دللوا على أن الإسلام منذ بداياته يجسد أفكار ومبادئ الاشتراكية. واستخدم الناصريون شعارات «الاشتراكية»، و«النضال ضد الاستغلال»، و«الصراع الطبقي»، لجز مشاعر الجماهير في مصر، ونفس الشيء قام به البعثيون وجبهة التحرير في الجزائر. وفي ظل هذه الظروف بقي على الشيوعيين التعاون مع الأنظمة الثورية السلطوية وخدمتها.

وأظهرت التجارب والأحداث أن استراتيجيات الشيوعيين كانت مناسبة تماماً بالنسبة للاتحاد السوفيتي، ووفرت للأنظمة الثورية السلطوية تعاوناً وتفاهماً متبادلاً مع القيادة السوفيتية. وسرعان ما أصبح جلياً أن القادة السوفيت مستعدون لمواصلة التعاون مع الحكومات، على الرغم من تعقب معتنقي الأفكار الشيوعية في هذه البلدان، مع الاكتفاء بالمطالبة بعدم المبالغة في التنكيل، أو ألا يصل إلى حد القتل.

وبدت «الاشتراكية العربية» الأكثر ملاءمة للقوى الراديكالية، لأنها الأكثر قدرة على التكيف ولو مؤقتاً مع مبادئ الإسلام، ومع القيم الإنسانية في المجتمع العربي. لم يكن عليها أن تصبح إلحادية، حتى لو كانت تحمل طابعاً علمانياً، على غرار الحركة البعثية. اعترفت الاشتراكية العربية بالحق في الملكية الخاصة، ورفضت ديكتاتورية البروليتاريا. واندجحت أكثر مع المبادئ القومية للزعماء اليساريين. كان مفهوم الأمية غريباً عليهم، كونهم كانوا يسعون إلى دعم الاستقلال الوطني، وإعلاء شأن وقيمة بلدانهم، أو القومية العربية بشكل عام. سرعان ما أصبحت الاشتراكية اللباس الأيديولوجي في فترة تأسيس شكل الحكم وبناء المؤسسات السياسية والاجتماعية، والنظريات الأيديولوجية، والهياكل الاقتصادية. ويشبه ذلك الوضع في الخمسينيات والستينيات باستثناء وحيد، وهو عدم استخدام لفظ «اشتراكية».

ومع ميلاد ظاهرة تاريخية جديدة تمثلت في العديد من الأنظمة الثورية السلطوية المعادية للغرب، احتاج الأمر إلى تدعيم مبادئ السياسة الخارجية السوفيتية. وقام علماء الاجتماع السوفيت بالبحث عن الحجج والأدلة في أقوال السابقين، ومنهم لينين. ولم يكن من الصعب أن يعثروا على حديث دار بين لينين ووفد منغولي في عام 1921م، وتحدث فيه الزعيم السوفيتي عن إمكانية انتقال البلدان المتخلفة إلى الاشتراكية عن طريق القيام بتحولات ثورية تحمل طابعاً غير رأسمالي، وتكون قادرة على إنهاء مرحلة تاريخية مهمة في تطور المجتمع. وفي المؤتمر السادس للشيوعية العالمية، في عام 1928م، اقترح كوسينين العودة إلى وضع «التطور غير الرأسمالي»، وهو الأمر الذي لقي تأييداً من الحضور.

وظهر مفهوم «الطريق غير الرأسمالي للتنمية». واعتمد هذا الطريق على مخرجات النظرية الماركسية اللينينية للثورة الاشتراكية، وديكتاتورية البروليتاريا، إلى أن ظهرت بشكلها الجديد بعد المؤتمرين العشرين والثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي. ثم شهدت تغيراً آخر، وظهرت نظريات «الديمقراطية الوطنية» و«الديمقراطية الثورية»، و«التوجه الاشتراكي».

ومن بين المساهمين في تطوير نظرية «الطريق غير الرأسمالي للتنمية» ب. بونوماريوف، وإي. بوتخين، ور. أوليانوفسكي، وهم جميعاً من أنصار الشيوعية العالمية قديماً. وانضم إليهم المفكر الشاب ك. بروتينيتس، ومجموعة كبيرة من علماء الاجتماع الذين عملوا على صياغة هذه النظرية، بحيث تخدم الأهداف العلمية. كما شاعت مفاهيم «دولة ذات توجه اشتراكي»، و«أحزاب الطليعة»، و«الأنظمة الثورية الديمقراطية». وتم استحداث دوجمات جديدة في عام 1986، وتحدث الحضور أثناء المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي عن نظرية «التوجه الاشتراكي» بشكل إيجابي.



وقام مجموعة من العاملين في معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، تحت قيادة العالم ف. تياجونينكو، بتحديد المعايير الأساسية «للتوجه الاشتراكي»، ويمكن أن نوجزها فيما يلي: تركيز السلطة في يد مجموعة تعبر عن مصالح ورؤى العمال، وإبعاد البرجوازية الكبيرة والمتوسطة عن السلطة، وأن يكون الدور الحاسم للقطاع الحكومي في الاقتصاد، وأن يتم تحديد نمو رأس المال الصغي،ر والقضاء على امتلاك الأراضي والإقطاع، والتوجه الاشتراكي نحو إجراء إصلاحات زراعية، وتطوير القطاعات التعاونية الزراعية، وتحديد نشاط رأس المال الأجنبي، وأن تتحد الطبقة العاملة في الدول الاشتراكية مع جماهير العمال في العالم الثالث، وتوفير الظروف للانتقال نحو علاقات اجتماعية اشتراكية.

ولم تحظ نظريات علماء الاجتماع السوفيت بأي انتشار واسع في الدول ذات الأنظمة الثورية السلطوية.

وبالنسبة للشيوعيين واليساريين وطبقة الشباب المقربة منهم والمتقنين، بدأ النموذج السوفيتي في الخفوت في الستينيات، في حين بدأ هذا الانهيار مبكراً في أوروبا الغربية، وتحديدًا في منتصف الخمسينيات، منذ المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي. وصل الواقع الصعب والقاسي للحياة السوفيتية، وماضي ستالين الإجرامي، إلى مسامع الشيوعيين وغيرهم من القوى اليسارية في الشرق الأوسط والأدنى. وأخذ الكثير منهم يستقي الإلهام الماركسي من المصادر الغربية. وفي الفترة بين الستينيات والثمانينيات انهارت سمعة الاتحاد السوفيتي في الغرب، وصورته كنموذج للمحاكاة، وولى المثقفون وجوههم عن النسخة السوفيتية من الشيوعية، وعن الأحزاب الشيوعية في بلدانهم، واتجه بعضهم إلى النموذج اليوغوسلافي أو الكوبي أو الصيني. بحثت الأحزاب الشيوعية عن نموذج شيوعي أوروبي خاص بها. وكانت الأحزاب اليسارية العربية والإيرانية والتركية تبحث عن نماذج إيديولوجية مناسبة لنمط الحياة فيها. تم إبعاد الشيوعيين الأصوليين الذين بقوا على إيمانهم بالرؤية الشيوعية السوفيتية. رفضهم أهل اليسار (أنصار ماو وماركيز وتشو جيفارا)، واليمين (أنصار الشيوعية الأوروبية والاشتراكية الثورية والاشتراكية الديمقراطية). وبقي محور الحياة الاجتماعية والسياسية في بلدان الشرق الأوسط والأدنى منذ نهاية الخمسينيات إلى بداية السبعينيات مائلاً نحو اليسار، وبقيت لدى الشيوعيين الفرصة للبقاء، وربما للقيام بدعم محدود لمواقفهم. ثم تعقد وضعهم عندما تحولت الأمور بشكل جذري في السبعينيات والثمانينيات، وبقوا كحال القيادة السوفيتية أسرى للشعارات القديمة.

وكثيراً ما كانت السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط والأدنى تضع الأحزاب الشيوعية في وضع حرج، نظراً لأنها كانت تعطي أولوية لمصالح الدولة في المقام الأول. كان من الصعب على الشيوعيين في سجون أبو زعبل المصرية القبول بفكرة «الطابع التقدمي» للمساعدات السوفيتية لمصر، وفهم السبب في نشر مقالة في صحيفة «البرافدا» عن «السعادة على ضفاف النيل» والتي استخدمت الكثير من الاقتباسات نقلاً عن راديو القاهرة، في الوقت الذي كان فيه الشيوعيون يعانون الذل والمهانة في المعتقلات. وكان رد فعل الشيوعيين في تركيا وإيران هو نفسه تجاه فكرة التعاون الاقتصادي والسياسي بين بلدانهم، أو الأنظمة القائمة فيها، والاتحاد السوفيتي.

كان الطابع الازدواجي وأحياناً المتناقض للسياسة السوفيتية سبباً في ظهور صدامات حزبية داخلية، وانشقاقات كثيرة في الأحزاب الشيوعية، رغم صعوبة اعتبار ذلك السبب الأساسي. بدأت تظهر في الأحزاب مجموعات تتنافس فيما بينها وتسعى لتولى القيادة. وكان ظهور الأجنحة المختلفة في تلك الأحزاب دليلاً على تبادل الاتهامات فيما بينها، أكثر من كونه دليلاً على تباين في العقيدة السياسية.

وفي الخمسينيات والستينيات دار الحديث عما بدا أنه اختفاء لدور الإسلام، بوصفه قوة سياسية في الشرق الأوسط والأدنى، وذلك على الرغم من النهضة التي شهدتها في تركيا، والقوة الخفية للتيار الشيعي في إيران، والتوجه الإسلامي في شبه الجزيرة العربية. وكان حري بذلك أن يعيق الباحثين عن التوصل إلى نتائج دامغة. ورغم ذلك كتب باحث شهير في شؤون الشرق الأوسط، يدعى والتر لاكير، في منتصف الخمسينيات: «تدرجياً لم يعد الإسلام منافساً حقيقياً للشيوعية في السعي لكسب النخبة في البلدان الشرق أوسطية».

وكانت هزيمة ما عرف بالإسلام السياسي مفاجئة للكثيرين. كان ذلك ردّة فعل للمجتمع المسلم على أزمة نماذج النظم السياسية المختلفة، كالبرجوازية الليبرالية، والبرجوازية السلطوية، والقومية، وحتى الثورية السلطوية.

ومع نهاية الستينيات وبداية السبعينيات كثرت حالات فشل التيارات السياسية المهيمنة، والأيديولوجيات المهيمنة في الشرق الأوسط والأدنى، من خلال ممارستها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبطبيعة الحال اختلفت درجة الفشل بين البلدان العربية المختلفة وإيران وتركيا. كان انقسام العالم العربي وفشل محاولات توحيدِه علامة على أزمة الاتحاد العربي، أو القومية



العربية. اختفى حلم الاتحاد العظيم الذي دعا إليه ساطع الحصري، ثم أضحي حلمًا للكثير من الراديكاليين العرب في الخمسينيات والستينيات. كان فشل العرب في حرب 1967م ضد إسرائيل فشلاً لفكرة القومية العربية. وبعد تحقيق نصف النجاح في حرب 1973م أصبحت المشاعر القومية تكتسب طابعاً محلياً، أو قل إقليمياً - مصرياً أو سورياً أو عراقياً أو يمنياً أو مغاربياً.

ففي إيران، أصبحت القومية أيديولوجياً لنظام الشاه، الموالي للغرب والمعادي للإسلام، والمرفوض من المجتمع الإيراني. باءت محاولات إعادة هُضة القومية الإيرانية بالعودة إلى مجد الإمبراطورية الفارسية القديم بالفشل، ولم تجد صدى لدى السكان الإيرانيين المتدينين، وبالتالي تم رفضها أيضاً من القوميات الأخرى التي تسكن إيران، المعروفة بتعدد قومياتها.

واختلف الأمر بعض الشيء في تركيا، حيث بقيت القومية رمزاً للقوى السياسية الرئيسية حتى اليسارية الماركسية منها. ويكفي أن نتذكر موجات المشاعر القومية التي تدفقت تفاعلاً مع أحداث قبرص. إلا أن الأحزاب الليبرالية البرجوازية والدينية قللت من أهميتها. وتم استبدال مشاعر القومية كأيديولوجية لدعم السيادة الوطنية في تركيا بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، و ضد حكومات البلدان الغربية، بشكل آخر من القومية أكثر ليبرالية، يهدف للدفاع عن الحقوق القومية والمصالح السياسية والاقتصادية للدولة، الساعية بقوة نحو الغرب، بهدف تحقيق تعاون وثيق معه. والحق يقال، كان هذا النوع من القومية شديد القسوة وعدم الرحمة، عندما استخدم ضد الأقليات الدينية، وخاصة اليونانيين والأكراد.

بجول فترة السبعينيات لم تكن الاشتراكية العربية في البلاد العربية، من الجزائر إلى العراق، وحتى جنوب اليمن، قد خلقت نظاماً اقتصادياً واجتماعياً يعمل بشكل طبيعي، ويستطيع أن يطور من نفسه، ولذلك كانت المؤسسات السياسية والحكومية، على وجه الخصوص، في هذه الدول، تعاني أزمة دائمة. فقد قيدت التجارب الثورية الاستبدادية حركة النمو في علاقات السوق وشوحتها. لكنها لم تعطلها تماماً. كما فشلت في ضمان وجود إجماع وطني عليها بدرجة كافية، بالرغم من تحقيق بعض النجاح في توفير قدر أكبر من العدالة الاجتماعية. أدت حالة الركود المتزايد في المجتمع السوفيتي، وتقليص إمكانياته الاجتماعية والاقتصادية، إلى التشكيك في الحاجة إلى نسخ عناصر النموذج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي السوفيتي وتطبيقه في تلك الدول.

أُخرجت الشيوعية، التي لم تكن قبل ذلك خياراً سياسياً جاداً، من مسرح الحياة السياسية. وظلت كما كانت من قبل مرتبطة في الأذهان بموسكو، وبفكرة الإلحاد، ولم يكن أي منهما يستهوي أحداً من النخبة السياسية أو من عامة الشعب.

إلا أن التطور الرأسمالي الذي كان يحدث حتى في تلك الدول التي تحكمها أنظمة ثورية استبدادية، أو الأنظمة اليمينية المتطرفة أو المحافظين الجدد، قد خلق جواً من التوتر المتزايد داخل المجتمع.

ساء الوضع الاجتماعي لطبقات عريضة من الشعب، بل وربما الوضع المالي أيضاً بالنسبة للكثير منهم، بسبب نمو الرأسمالية بوجهها القبيح القاسي أحيانا. كان التدخل الغربي وفرض العلاقات الرأسمالية يعينان كذلك الهجوم على المعايير الأخلاقية التي تشكلت في إطار التقاليد الدينية. في مثل هذه الظروف وجد كثير من أبناء الشعب في الإسلام شكلاً من أشكال الاحتجاج ضد نمط الحياة المفروض عليهم من الخارج، بما يحتويه من عبادة المال، وما يعنيه فيما بعد من تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

لم تكن الجماهير التي حرمت من التعليم وحدها تعاني من انهيار نفسي بقدر معين، بل عانى من ذلك أيضاً الكثير من أبناء الطبقة المتعلمة في البلدان المسلمة، حينما وجدوا أنفسهم عاجزين عن التوفيق بين نمط حياتهم الذي كان قد تبلور بالفعل، والمثل الاجتماعية العليا التي أخذوها من أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة، وبين التقاليد الأسرية والاجتماعية من جهة أخرى. لم تكن المؤسسات الاجتماعية والحكومية التي قامت وفقاً للنموذج الأوروبي والأمريكي قد تمت تهيئتها بعد لتناسب مجتمعات الشرق الأوسط والأدنى. لذا فإن جزءاً كبيراً من أبناء الطبقة المتعلمة والمتقنين الذين يمثلون مصالح البرجوازية الوطنية قد لجأوا إلى التمسك بالقيم الإسلامية التقليدية محاولين أن يجدوا فيها حلولاً لمشاكلهم اليومية، وإلى المؤسسات الدينية؛ علمهم يجدوا فيها نماذج مناسبة لأنشطتهم.

ومن المفارقات العجيبة أن تدفق أموال النفط بعد عام 1973 قد أدى إلى تسارع التحول الرأسمالي للمجتمعين العربي والإيراني، من ناحية، وأدى إلى تفاقم الخلافات الاجتماعية والسياسية والدينية من ناحية أخرى. فقد أظهرت الثورة الإسلامية في إيران ضد نظام الشاه القوة الحقيقية للنهضة الإسلامية، وأصبحت تجربة فريدة من نوعها.



وتاريخياً هناك سؤال لا يزال مطروحاً، حول ما إذا كان الإسلام في حد ذاته يمثل عقبة في طريق تطور العلاقات الرأسمالية وعلاقات السوق والقيم الاجتماعية المرتبطة بها. وهل سيكون من المثمر تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، حتى لو كان ذلك في سبيل تمهيد الطريق أمام «الرأسمالية الوطنية»، أو «السوق الحرة»، فهذا أمر يصعب التكهن به، لأن القضية مرهونة بالممارسة الاجتماعية التاريخية.

لم تكن المشاعر المعادية للغرب والتي اتخذت أشكالاً دينية، من بينها إدانة نمط الحياة الغربي، بكل أشكاله ومظاهره، في مقابل انتشار التعاطف مع الأفكار الاشتراكية، والشيوعية بالأخص. كان النشطاء الإسلاميون أعداءً للغرب وللاتحاد السوفيتي في آن واحد، لكن ليس دائماً وليس في كل الظروف.

إن النظام الأيديولوجي الإسلامي الذي يستند إلى الوحي الإلهي، والأيديولوجية الشيوعية التي تقوم على التفسير المادي لتنمية المجتمع لا يمكن أن يجتمعا على المستوى العالمي. فإذا أخذنا هاتين العقيدتين الشاملتين، أي الشيوعية والإسلام في صورتهم الأولى، فسيبدو أنهما غير متوافقتين. فجوهر الإسلام يكمن في الإيمان بالله إلهاً واحداً، مالك الأكوان ومصرف أقدار الفرد والمجتمع ككل. وعلى أساس الوحي الإلهي والذي يتمثل في القرآن، والسنة وسيرة النبي محمد تم وضع أسس لقواعد السلوك، ولتنظيم كافة أشكال العلاقات الإنسانية، من المهد إلى اللحد. ومع ذلك، حتى الأيديولوجية الإسلامية والمجتمع الإسلامي لم يستطيعا أن يوجدوا في شكل نقي، وأن يطبقا كافة جوانب الإسلام كنظام. بينما نجد ذلك بدرجة أقل فيما يخص الشيوعية، والتي، على عكس الإسلام، لم تتحول حتى إلى شبه حضارة.

ومع ذلك، فإن نقاط الاتصال بين التيارات السياسية ذات النزعة الإسلامية والتيارات الشيوعية السوفيتية، أو الموالية للاتحاد السوفيتي، كانت أكثر بكثير مما قد يبدو للوهلة الأولى. لقد رفضت الشيوعية السوفيتية النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الغربي، وكذلك نمط الحياة الغربي، والسياسة الغربية تجاه آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكانت الشعارات والأفكار المعادية للغرب والتي تبناها عدد من التيارات السياسية في الشرق الأوسط تتفق مع الشعارات الماركسية، على الرغم من أن أسبابهم لرفض الغرب كثيراً ما كانت مستمدة من النظريات السياسية والاجتماعية الأوروبية.

كانت النهضة السياسية الإسلامية، في المقام الأول، معادية للغرب وذلك ببساطة لأن الغرب حينما فقد سيطرته السياسية، بدأ يهيمن على الحياة الاقتصادية والروحية. بدت

الماركسية والشيوعية خطراً خارجياً أكثر بعداً. بينما كان العدو لا يزال يتجسد في الغرب. وكان الغرب يعني الولايات المتحدة وإسرائيل، ولذلك تزايدت المشاعر المعادية للولايات المتحدة في الموجة الإسلامية. ظل الغرب يمثل مصدراً للخطر الداخلي، بما كان يملكه ويقوم بتجنيد من الموالين له داخل المجتمع الإسلامي. لم تكن فلسفة المثنوية (الازدواجية) في الحياة الثقافية أبداً ازدواجية بين الثقافة الروسية (السوفيتية) والثقافات المحلية. بينما كانت ازدواجية بين الثقافة الغربية والثقافة المحلية والتي كان يرفض الغالبية العظمى فيها القيم الغربية، ويعتبرونها أمورا دخيلة على العالم الإسلامي، مثل الفساد، والفجور والمادية، التي كانت تميز الحضارة الغربية فقط. إلا أن الغزو السوفيتي لأفغانستان، ومحاولة جعله دولة شيوعية أثار ردود فعل معادية للسوفيت في العالم الإسلامي أجمع.

كانت الليبرالية السياسية والحرية الشخصية والتعددية الحزبية مرفوضة نظرياً وعملياً من قبل الشيوعية والإسلام، على حد سواء. فكانت «الديمقراطية البرجوازية» تعني بالنسبة للشيوعيين السوفيت والمحليين ديكتاتورية البرجوازية، التي أتت من خلال صناديق الاقتراع، عن طريق خداع الرأي العام، كما كانت تعني بالنسبة لهم حرية استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. لم يكن مألوفاً في الإسلام مبدأ الاعتراف بحق الأغلبية في تقرير مصير المجتمع بأكمله من خلال التصويت، لأن المجتمع الإسلامي كان قد توافق على مبدأ «الإجماع» - أي إجماع كل أفراد المجتمع الإسلامي على رأي واحد. أضف إلى ذلك أنه حتى لو كان بعض ممثلي النخبة الحديثة، يعترفون بمميزات الديمقراطية الغربية، فإنهم يعتبرون أكثر مواصفاتها ومؤسستها رفاهية بالنسبة لمجتمع متخلف. لكن الحجة السياسية والعاطفية الرئيسة ضد الديمقراطية الغربية كانت سياسة الدول الغربية نفسها، الذين كانوا بالأمس القريب مستعمرين، وأصبحوا اليوم قوة اقتصادية وإعلامية مهيمنة. كان الغرب يسعى في ترويجه لليبراليته وديمقراطيته إلى الإبقاء على أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي تحت هيمنته الاقتصادية في المقام الأول، وربما السياسية والعسكرية في بعض الحالات. وقد أفقده ذلك مصداقيته ولا يزال يفقده مصداقية القيم السياسية الليبرالية في نظر كثير من المسلمين.

إن مفهوم «الحرية» ذاته يفسر على نحو مختلف ما بين النظام الليبرالي الغربي، والنظام الشيوعي والمجتمع الإسلامي. فكلمة «حرية» كانت تعني بالنسبة للمسلمين الوضع القانوني المقابل للعبودية، بينما تعني للشيوعيين «التحرر» من الاستغلال.



إن الإسلام والشيوعية على حد سواء يخضعان للفرد للجماعة، للمجتمع والدولة. وإرادة الله، التي يفسرها العلماء وتطبقها السلطة السياسية، تحدد سلوك الفرد داخل المجتمع وحقوقه وواجباته. إلا أن الحقوق ليست فردية، وإنما هي حقوق الفرد كجزء من كل، كجزء من مجموعة ما، كبيرة كانت أو صغيرة، كجزء من المجتمع. لذلك فإن الحقوق والحريات الفردية بالمعنى الليبرالي الغربي تبدو غير مألوفة إلى مفهوم المسلمين للعلاقة بين الإنسان والمجتمع. والشيوعي أيضاً ينظر نظرة منفردة للفرد الذي يخضع لإرادة العمياء للتطور الاجتماعي، فالحتمية الاقتصادية (يقصد بها تنمية القوى المنتجة) تحدد مصير العلاقات الاجتماعية التي يكون فيها الفرد مجرد حبة رمل، أو خلية، أو ذرة ليست لها إرادة مستقلة.

تنكر الماركسية الملكية الخاصة باعتبارها سبباً لكافة الآفات والمصائب الاجتماعية، فيما يسعى منظرو الفكر السياسي والاقتصادي الإسلامي لحصر مجالات تطبيق هذا الفكر، وفي هذه النقطة تحديداً يتطابق هذان النظامان الأيديولوجيان اللذان ينكران بعضهما بعضاً. في العمل السياسي، بالرغم من عدم التطابق التام بينهما، لكن ذلك التقارب في وجهات النظر كان يفتح المجال أمام إمكانية التفاهم المتبادل والعمل المشترك على المستوى المحلي بين الأحزاب الشيوعية والماركسية من جهة، والمنظمات السياسية الإسلامية من جهة أخرى، وعلى المستوى الدولي بين الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى في ذلك الوقت، من جهة، والدول التي اتخذت الإسلام السياسي والعسكري أيديولوجية رسمية لها.

كان التعاون في بعض الدول يتوقف عادة بعد انتصار الإسلاميين، الذين لا يتحملون فكرة وجود أحزاب سياسية أخرى، وخاصة الأحزاب الماركسية أو التي تتشبه بها. إلا أن واقع الحياة على المستوى الدولي فرض سلفاً ضرورة التعاون بين الاتحاد السوفيتي والدول الإسلامية، سواء كانت إيران الشيعية أو المملكة العربية السعودية السنية.

بدأت موجة الأصولية الإسلامية غير متوقعة بالنسبة للاتحاد السوفيتي والغرب على حد سواء. حيث ظهر الاتحاد السوفيتي عاجزاً عن الاستفادة من صنف جديد من المشاعر المعادية للغرب. وعلى النقيض من حركة القومية «المناهضة للإمبريالية»، لم تستطع الأصولية الإسلامية أن تكون حليفاً للاتحاد السوفيتي. ولكنها كانت تحمل في طياتها شحنة معادية للشيوعية والسوفيتية لا تقل ضراوة، إن لم تكن تزيد عن مثيلتها تجاه الغرب. كان رفض الاتحاد السوفيتي للدخول في مواجهة مع الغرب قد جعل من التعاون مع الأنظمة العسكرية المعادية للغرب، ومع كافة التيارات المعادية للإمبريالية بمختلف أشكالها أمراً مستحيلاً.

كان لابد أن يعكس ذلك كله على مصير الأحزاب الشيوعية في دول المنطقة. لكن قبل أن نتحدث عنها لابد من الإجابة على السؤال التالي: كيف كانت القيادة السوفيتية تتعامل معها، وكذلك اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي ممثلة في شخص المكتب الدولي للجنة المركزية، الذي كان أداؤها في الاتصال «بالأحزاب الشقيقة»؟ الجواب واضح جداً. نشير في هذا الصدد إلى رأي ك. س. بروتينس، أحد المسؤولين عن هذا المكتب، والذي شغل فيما بعد منصب النائب الأول لرئيس المكتب.

يقول ك. س. بروتينس في كتابه «ثلاثون عاماً في الساحة القديمة»: «في الواقع، كانت قيادتنا تستند، في المقام الأول، على فكرة أن الشيوعيين الأجانب، يجب أن يعملوا بما يخدم سياستنا الخارجية، انطلاقاً من حرصهم على مصالحهم، أو تضامناً غير مشروط مع الاتحاد السوفيتي. في الوقت نفسه كان أكثر من حزب شيوعي يعاني بشدة، لأنها كانت تخضع أنشطتها لما يخدم مصالح السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي. فإذا كانت غالبية الأحزاب تدعم سياستنا الخارجية (بداية من قمع بودابست وبراغ، حتى ما حدث في أفغانستان)، فإن ذلك ما كان يفرضه منطق الحرب الباردة وكذلك مواءمات السياسة السوفيتية على حد سواء»

وفي تقييمه للرئيس الدائم للمكتب الدولي للجنة المركزية، ب. ن. بونوماريف، يقول بروتينس: «كان بونوماريف يتصف بدرجة خاصة من ضيق الأفق المهني، على الرغم من أنه كان في بعض الأحيان يبدو أنه يفهم الكثير أو ربما يفهم كل شيء. فقد كان بوريس نيكولايفيتش (بونوماريف)، معتبراً نفسه مسؤولاً عن الحركة الشيوعية، يفسر هذه المسؤولية في إطار روح قيادة الأوركسترا التقليدية، مثل الديك الذي يجب أن يتجمع حوله الدجاج. وكان بدعم من بعض المسؤولين في هذا المكتب يتخذ موقفاً سريعاً ومخلصاً تجاه كافة محاولات الانحراف عن الولاء للاتحاد السوفيتي، عن طريق اللجوء بكل بساطة إلى طريقة مجربة ومختبرة من طرق المواجهة، والتي تتمثل في إنشاء مجموعات من المعارضين أو حتى أحزاب موازية.

وفي الوقت نفسه، لم يكن هذا النهج متعارفاً فقط مع الأشكال المعلنة للعلاقات بين الأحزاب، ولكنه أيضاً كان فجاً وعدم الفاعلية»:

في علاقاته مع الأحزاب الشيوعية الأجنبية كان بونوماريف، (رئيس المكتب الدولي)، يتمسك بتقاليد وأحكام الشيوعية العالمية، التي كان على رأسها الوضع الذي يتمتع به الحزب



الشيوعي السوفيتي باعتباره الحزب القائد المعصوم من الخطأ، أو في واقع الأمر "الحزب الأم". لكن إذا كانت هذه اللهجة الأبوية الحانية غير مقبولة مطلقاً في العلاقات مع الأحزاب الشيوعية الأوروبية الكبرى، فإنها بقيت كما هي فيما يخص العلاقات بين الحزب الشيوعي السوفيتي والأحزاب الشيوعية التركية والإيرانية والعربية.

أ. س. كولييك: أعتقد أن أحد الأخطاء الرئيسة التي ارتكبتها القيادة في فترة عهد الاتحاد السوفيتي يكمن في أننا حاولنا زرع الأنظمة الاشتراكية في كل مكان. فلم نكن نفكر في مصالح بلادنا، وفي إمكانياتها الاقتصادية والسياسية.

لا تدخل تركيا أساساً في نطاق هذه الدراسة. كما أن الحركات الشيوعية واليسارية فيها تعد مادة ثرية للدراسة، كما أنه قد تم تناولها في كثير من الكتابات السياسية السوفيتية والتركية والغربية، لذا فإننا نقتصر هنا فيما يخص هذه الحركات على دراسة علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. من بين تلك الحركات كان أقربها إلى الحزب الشيوعي السوفيتي من الناحية الأيديولوجية والسياسية الحزب الشيوعي غير الشرعي الذي حافظ على وجوده، بشكل أساسي، في المهجر، وكانت له إصداراته ومخططه الإذاعية الخاصة. عانى هذا الحزب داخل البلاد من القمع الوحشي الذي تعرض له، كما لاقى أعضاؤه معاملة غير آدمية في السجون، وبخاصة بعد انقلاب عام 1971، وانقلاب عام 1980. كان حزب العمال التركي الذي أنشئ عام 1961 بعد انقلاب 1960، وكان يرأسه بجديج بوران (كان الحزب متقارباً مع الحزب الشيوعي، لكن مع وجود مسحة من الشيوعية الأوروبية) قد انشق على نفسه في عام 1968. حيث أدان بعض قاداته التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا. استطاع كل من الحزب الشيوعي وحزب العمال التركي أن يصنع لنفسه قاعدة جماهيرية بين العمال الأتراك المهاجرين في دول أوروبا الغربية. وفي عام 1971 بعد الانقلاب العسكري تم حظر حزب العمال التركي، إلا أنه بعث من جديد بعد العفو العام الذي صدر عام 1974. وظل يواصل نشاطه إلى أن وقع انقلاب عسكري في عام 1980، على إثره تم حظره ومعه الحزب الشيوعي قانونياً.

نتيجة لعمليات الاعتقال الجماعي، وكذلك عمليات القمع الوحشي فقد الحزب الشيوعي الكثير من نشاطه، إلا أنه في خريف عام 1983 عقد الحزب سرّاً مؤتمره الخامس الذي أقر برنامج الحزب الذي يحمل شعارات يسارية وديمقراطية عامة في الأساس. في ديسمبر عام

1984م أعلنت ستة أحزاب يسارية تركية، بما فيها الشيوعيون، عن إنشاء الكتلة اليسارية الموحدة لتركيا وكردستان تركيا من أجل «الكفاح المشترك ضد النظام الدكتاتوري» ومنذ عام 1987 بدأ التقارب الفعال بين الحزب الشيوعي التركي وحزب العمال التركي بهدف تقنين وضع الحركة الشيوعية في تركيا ووضع برنامج جديد لها.

في 16 نوفمبر عام 1987م أعلن قادة الحزبين الشيوعي التركي والعمال التركي حيدر كوتلو ونهاد سارجين عن دمج حزبيهما. وعادا علناً إلى تركيا على الرغم من وجود المادتين 141 و142 من القانون الجنائي التركي اللتين تحظر بموجبهما ممارسة النشاط الشيوعي، واللتين أخذتا من المواد المماثلة لها في القانون الجنائي لإيطاليا الفاشية. في نهاية عام 1988م عقد في مدينة أوبرهاوزن الألمانية المؤتمر التأسيسي الأول للحزب الشيوعي التركي الموحد، الذي تم فيه اختيار نهاد سارجين رئيساً للحزب، وحيدر كوتلو أميناً عاماً. كان برنامج الحزب الشيوعي الموحد يطالب بإقامة نظام ديمقراطي في البلاد، وألاً يتدخل العسكريون في الحياة السياسية في البلاد. كما رفض الحزب فكرة «الدور الطبيعي للشيوعيين» في النضال السياسي، وأيد فكرة التعاون بين القوي السياسية العريضة. كانت علاقة الحزب الشيوعي التركي وحزب العمال التركي بالاتحاد السوفيتي علاقة صداقة عادة، لكن بحسب التقاليد التركية، وربما بسبب طبيعة الشخصية القومية التركية كانت كلتا المنظمين تؤكدان دائماً على عدم تبعيتهما للنموذج السوفيتي.

وبالنسبة للتنظيمات والجماعات اليسارية التي صبغت الحركة اليسارية الديمقراطية في البلاد في فترة الستينيات والثمانينيات بطابع التطرف الشديد، كان الاتحاد السوفيتي يمثل دولة الرأسمالية الحكومية، والإمبريالية الاجتماعية والانتهازية، دولة عقدت اتفاقاً مع الولايات المتحدة. ولم تكن تلك الأوصاف هي أسوأ ما وصف بها اليساريون الأتراك الاتحاد السوفيتي.

تسبب التطور الاجتماعي والاقتصادي السريع لتركيا في حدوث خلل خطير في توازن القوي الاجتماعية، وزيادة الحراك الجغرافي والاجتماعي للسكان، مما أدى إلى تفاقم الخلافات والصراعات في المجتمع وخلق صراعات جديدة. هذه العمليات فرضت على النسيج الاجتماعي الممزق ازدواجية ثقافية بين التقاليد الإسلامية والتقاليد الأوروبية. وكان رد الفعل الطبيعي على هذا الخلل الحاد في التوازن الاجتماعي هو انزلاق البلاد نحو الحرب الأهلية والقيام بانقلابات عسكرية. ففي تركيا كانت، ولا تزال، هناك قاعدة اجتماعية وثقافية عريضة للحركات اليسارية. إلا أن الشيوعيين الأتراك واجهوا صعوبات كثيرة تسببت فيها التقاليد



المناهضة للشيوعية داخل البلاد، وكذلك الأزمة السياسية الاجتماعية التي عانى منها الاتحاد السوفيتي، وانحيار المعسكر الاشتراكي بما فيه الاتحاد السوفيتي نفسه.

عندما دخلت القوات السوفيتية إيران في عام 1941، أطلق سراح المئات من أعضاء الحزب الشيوعي الإيراني الذي كان قد حظره رضا بهلوي من السجون. وكانوا هم من شكلوا نواة حزب توده، حزب الجماهير الشعبية الإيراني. وخلال فترة قصيرة أصبح الحزب ذي قاعدة جماهيرية كبيرة. فقد وصل عدد أعضائه، حسب بيانات قيادة الحزب، إلى 40 ألف عضو. وحتى ولو كان هذا الرقم مبالغاً فيه، فإن العدد مع ذلك كان يقدر بالآلاف. ففي مسيرات حزب توده كان هناك عشرات الآلاف من الناس. واصل الحزب صعوده حتى عام 1944 عندما بدأت الحكومة في هذا العام حملة قمعية متزايدة ضده. احتلت القوات السوفيتية الجزء الشمالي فقط من إيران - من أذربيجان إلى خراسان، بينما لم يكن لهم وجود في طهران.

في عام 1944م انتقلت قيادة حزب توده إلى الجزء الإيراني من أذربيجان، وحاولت الاستقرار وإيجاد موطئ قدم هناك. وإليكم ما قاله لمؤلف هذا الكتاب أحد قيادات توده في ذلك الوقت، والذي كان يعيش في موسكو: «لقد قررنا ألا نخرب الشاه في طهران، وأن نستجمع قوانا في أذربيجان. كنا ننتظر إشارة الهجوم، أي أننا كنا نستعد للقيام بشيء ما يشبه حملة الجيش الأحمر الصيني. لقد قام الجيش السوفيتي بتزويد الجيش بالدبابات حتى، وكانت أطلق هذه الدبابات من مواطني أذربيجان». عندما انسحبت القوات السوفيتية، أرسل الشاه قواته إلى أذربيجان وقضى على ميليشيات توده الضعيفة. حينئذ فتح الاتحاد السوفيتي حدوده، وتمكن ما يقرب من 3 آلاف عضو في حزب توده من الهروب إلى أذربيجان السوفيتية. بلغ عدد من هاجروا مع عائلاتهم إلى الاتحاد السوفيتي حوالي 10 آلاف شخص. لقي جعفر بيشاوري زعيم جمهورية أذربيجان إيران مصرعه في حادث سيارة. وأكدت المصادر أن وراء هذا الحادث كان م. أ. باجيروف سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الأذربيجاني، وسفاح أذربيجان.

بدا أن أمر توده قد انتهى. لكن في إيران علت الموجة القومية المعادية للغرب، وهكذا بعث حزب توده من جديد في طهران، ليصبح مرة أخرى حزباً جماهيرياً. عمل هذا الحزب بنشاط وهمة بين الفلاحين، وخاصة في محافظات غيلان، ومازندران وخراسان. في أواخر الأربعينيات أصبح الحزب يسعى للمشاركة في السلطة. عرض محمد مصدق زعيم الجبهة الوطنية التي أنشئت عام 1949 على حزب توده التعاون معهم. بدأ قادة الحزب في المساومة،

ولم يتمكنوا من التوصل إلى اتفاق معهم. في تلك السنوات، كان العديد من أعضاء توده ينصتون باهتمام إلى ما يقوله القادة السوفيت. وكانت الآلة الإعلامية السوفيتية تؤكد: إن مصدق ما هو إلا عميل للإمبريالية البريطانية، ومحرض» وكان أعضاء حزب توده يكررون ورائهم هذا الهراء.

عندما تعرض الشاه لمحاولة اغتيال عام 1949 أعلن أن هذه المحاولة من تدبير أعضاء حزب توده. فأمر الشاه بحظر نشاط الحزب، وتم اعتقال جميع نشطائه.

كان التطرف سمة مميزة لحزب توده حتى قيام الثورة الإيرانية ضد نظام الشاه. في فترة الأربعينيات اتخذ قرار باستبعاد كل من يتردد على المساجد من الحزب. وحتى عام 1975 كانت هناك فقرات ماثلة في برنامج الحزب وفي ميثاقه كانت تنص على أنه لا يجوز أن تكون عضواً في الحزب إذا كنت تؤمن بالله. وقد أدى الإلحاد إلى تقويض مواقف الحزب في بلد شديد التدين. كان قادة الحزب يعتقدون أن الحزب ليس لديه «رفقاء في الرحلة».

بعد عام 1953 أدركوا، بعد فوات الأوان، أنه يجب عليهم التحالف مع القوي القومية الأخرى. إلا أن التطرف بقي سمة أساسية في أفعالهم. كان أعضاء حزب توده يؤيدون فكرة بناء مجتمع اشتراكي متطور في البلاد، لكنهم سرعان ما تخلوا عن هذا الشعار في عام 1979.

في عام 1953 كانت جرت عملية القبض على قادة توده، إلا أن سبعة منهم هربوا من السجن وأقاموا في الاتحاد السوفيتي، في منطقة دوشنبي، ثم انتقلوا إلى ألمانيا الشرقية. حول هؤلاء السبعة تكون حزب من المهاجرين في أوروبا الغربية والشرقية وفي الاتحاد السوفيتي. وكان من بين أولئك الذين اختبئوا في أذربيجان السوفيتية، بعد عام 1946، كثيرون أيضا انضموا إلى حزب توده، وانضم عدة آلاف هناك إلى هيئاته الحزبية في الأقاليم. والكثير منهم يظل يحافظ على بطاقة عضوية الحزب حتى بعد انحيار الاتحاد السوفيتي.

كانت المحطة الإذاعية الخارجية لحزب توده «سيدي إيران» (صوت إيران)، والتي أصبحت بعد ذلك «بيكي إيران» (صرخة إيران) تبث في البداية من دوشنبي (حتى عام 1955)، ثم أصبحت تبث من لايبزيغ. وعندما قامت ألمانيا الشرقية بتطبيع العلاقات مع الشاه في الفترة 1974 - 1975، انتقلت هذه المحطة إلى بلغاريا، وفي عام 1979 إلى كابول.



في فترة الستينيات والسبعينيات اندلع صراع داخلي بين هيئات الحزب. وفي عام 1965 قام بعض أعضائه بتأسيس حزب شيوعي ماوي (نسبة إلى الزعيم الصيني ماو تسي تونج - المترجم) صغير. أعلن نيك خان وهو أحد المتهمين الرئيسيين بمحاولة اغتيال الشاه، في عام 1965، أنه أراد تأسيس حزب شيوعي جديد، لأن حزب توده في الواقع خسر ثورته. كان الشباب الثوري الإيراني في المهجر في تلك الفترة يتعاطفون أكثر مع اليساريين الجدد، وليس مع الشيوعيين الموالين للاتحاد السوفيتي.

أما في داخل إيران نفسها لم يتمكن توده فعلياً من الحفاظ على مؤسساته. فمن بين المثقفين كانت هناك مجموعات تعمل بشكل سري للغاية، لكنهم كانوا يعملون في شكل دوائر لا كخلايا حزبية. كان عملاء السافاك منتشرين في مفاصل الحزب، حتى في خارج البلاد. بحلول عام 1979 كان توده قد انتهى أمره فعلياً داخل إيران.

بعض أعضاء الحزب كانوا ينتمون إلى القوات المسلحة، منهم من كان يشغل مناصب عليا في الجيش. على سبيل المثال كان الأميرال أفضلي عضواً في حزب توده. كانت هناك محاولات لاستمالاته للتعاون مع أجهزة الاستخبارات السوفيتية، ويزعم أن هذه المحاولات قامت بها المخابرات الحربية وجهاز الكي جي بي، لكنها جميعاً باءت بالفشل. إلا أنه، على حد قول أحد عناصر جهاز (كي جي بي) الذي تحدث مع مؤلف هذا الكتاب، «كانت المخابرات السوفيتية قادرة على توفير وسيلة اتصال مع قيادات حزب توده، لكن لم يكن لها الحق في تجنيد أي من قادة الحزب».

استقبل حزب توده الخميني والثورة الإسلامية بالترحاب، لأنه كان يري فيهما فرصته للعودة إلى الساحة السياسية. قرر أعضاء الحزب ألا يكرروا أخطاءهم مع مصدق، وأن يتعاونوا مع الخميني: فعلى الأقل سيتفهم الخميني معاداتهم للإمبريالية ويقدر ذلك.

عندما بدأ الخميني في تعقب القوميين، الأذربيجانيين، والأكراد، وكذلك اليساريين، والمجاهدين بشكل خاص، كان يدعمه حزب توده. وكانت تلك خطوة لا يمكن تصديقها تنم عن انعدام البصيرة السياسية. وكان تقييمهم الإيجابي في الاتحاد السوفيتي للثورة الإسلامية في إيران بسبب توجهها المعادي للولايات المتحدة يتجاوز العقل والمنطق. فلم يكن أحد يتنبأ بمدى عمق التأثير الإسلامي على السلوك الاجتماعي والسياسي للأفراد. وتدرجياً فقط أدركوا في موسكو أن الخميني شخص له وجه آخر، إلا أنهم اعتقدوا لفترة طويلة أن طبيعة نظام الخميني ربما تتغير، بالرغم من أن الحقائق كانت تشير إلى خلاف ذلك.

بعد إسقاط نظام الشاه عاد قادة حزب توده إلى إيران. وتم إطلاق سراح العديد من نشطائه من السجون. وبدأ الحزب في طهران في إصدار صحيفته «ماردوم» (الشعب)، ومجلته النظرية «دنيا» (الدنيا).

كان حزب توده يدعم البرنامج الاجتماعي والسياسي لأية الله الخميني، الذي يحمل «طابعاً تقدمياً موضوعياً»، وكان يؤيد فكرة «مشاركة جميع القوى الثورية في الحكم، حيث أعلن نور الدين كيانوري، السكرتير الأول للجنة المركزية لحزب توده: «أن حزبنا مستعد للتعاون في إطار جبهة وطنية موحدة مع جميع فصائل الحركة الثورية التي تضع على رأس أهداف الثورة القضاء على الهيمنة الإمبريالية في البلاد، واقتلاع جذور نظام الشاه، وضمان الحريات الديمقراطية».

ويبدو أن قادة الحزب حاولوا استباق الأحداث بأي شكل من الأشكال، بمعنى أنهم حاولوا ان يصبخوا الشريك الأصغر في النظام. لكن الخميني لم يكن ينوي اقتسام السلطة مع أي شخص. فلا هو ولا غيره من الزعماء الدينيين قد نسوا أو تسامحوا مع المشاعر المعادية للإسلام لدي أنصار حزب توده. كان أنصار توده يؤمنون بأوهامهم الخاصة لدرجة أنهم لم يريدوا رفض التعاون مع النظام على الرغم من أنهم كانوا مضطهدين من قبل النظام.

عندما ألقى القبض على كيانوري اعترف على نفسه تحت وطأة التعذيب. حيث جهزوه قليلاً وأظهروه على شاشة التلفزيون حيث أقر بأنه كان عميلاً للاتحاد السوفيتي. ولم يعدموه، لكنهم تركوه في السجن. ثم كتب رسالة قال فيها: إنه لم يستطع التحمل والصمود واعترف على نفسه تحت وطأة التعذيب. علمت الشرطة السرية للخميني بأمر هذه الرسالة، وقاموا بتعذيبه بشكل وحشي مرة أخرى، ومرة أخرى ظهر على شاشات التلفزيون واعترف على نفسه أيضاً. الشيء نفسه حدث مع منظر الحزب إحسان الطبري الذي اعترف على نفسه هو الآخر تحت وطأة التعذيب الشديد. كان أحد نشطاء حزب توده ويدعى بارتوفي قد قضي في سجون الشاه 25 عاماً، وتعرض للتعذيب، إلا أنه كان يستطيع تحمل تعذيب سجون الشاه، بينما انهار تحت وطأة تعذيب رجال الخميني.

في عام 1982 تم حظر المؤسسة الصحفية الأساسية للحزب، وهي صحيفة «ناميسماردوم» (التي كانت حتى عام 1980 تحمل اسم «ماردوم»)، وتم تحطيم المقر الرئيس للحزب والمكتبة الخاصة به. وفي مايو 1983 تم حظر الحزب نفسه، وبدأ يتعرض لموجة جديدة من القمع.



كان من الصعب الحديث عن الآفاق السياسية للحزب داخل إيران. حاول عدد من زعماء الحزب، الذين بقوا على قيد الحياة، إعادة إصدار صحيفتهم في المهجر خارج البلاد. تخلت اللجنة الخارجية للحزب عن الشعار الذي كان يدعو إلى إسقاط النظام الرجعي، بعد أن أقيمت على مهمة «العمل وسط الجماهير» من أجل كسب ثقتهم. لكنهم في ذلك الوقت كانوا تحت تأثير صدمة انهيار النظام الاشتراكي، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وأزمة الشيوعية، فحدث انقسام جديد داخل صفوف حزب توده، هذه المرة بسبب خلافهم حول علاقتهم بالبيرسترويكا (إعادة البناء)، والأحداث الدائرة في الاتحاد السوفيتي.

كان الحزب الشيوعي في المهجر يضم عدة مئات من الأنصار، بينما كان عددهم داخل إيران لا يكاد يبلغ مئتي شخص. تم اتخاذ القرار التالي: بالنسبة لأولئك الذين يتعرضون للخطر يمكنهم الذهاب إلى الشرطة وتسجيل أسمائهم والإعلان علنياً عن تخليهم عن معتقداتهم وأفكارهم. هذا التكتيك من وجهة نظر المذهب الشيعي ليس به ما يمكن الخجل منه، فهو طريقة شيعية عادية لإخفاء معتقداتهم والحفاظ عليها.

إن استعراض أنشطة حزب توده يقوم على أساس المحاورات التي عقدت مع المتخصصين السوفيت في الشأن الإيراني، ويعكس نظرة موسكو على مصير الحزب. لكن حتى ننهي هذا الاستعراض أسوق إليكم حواراً دار بيني وبين الدكتور ر. أ. أوليانوفسكي الذي كان له رأي آخر.

المؤلف: ما هو رأيك في حزب توده؟

ر. أ. أوليانوفسكي: هذا الحزب أهلكته الستون عاماً التي تمثل فترة حياته، باستثناء فترة الحرب، فقد كان وجود هذا الحزب شرعياً عندما كانت قواتنا في إيران. هذا حزب بطولي. كان كل عضو من أعضائه يلوح له في الأفق حبل المشنقة، وتعذيب لا نهاية له في السجون. كنا دائماً نتعامل مع هذا الحزب باهتمام كبير، بالرغم من أننا، لو شئت الحقيقة، كنا نعتبره «فاشلاً» كبيراً. كان هذا الحزب يعمل في ظروف مرعبة فرضتها أجهزة أمن لا ترحم وخاصة جهاز السافاك الذي قلماً تجد له نظير في العالم. أضف إلى ذلك أن السافاك كان يعمل، في واقع الأمر، تحت إشراف إدارة الاستخبارات المركزية. كان الحزب يضم الكثير من الشخصيات الذكية المفكرة، والعديد من الماركسيين. لكني أعتقد أنه قد ارتكب خطأً تجاه

مصدق. فقد اتخذ الحزب موقفاً معارضاً له، وهو بذلك قد وضع نفسه في موقف المعارضة مع الشعب بأكمله.

المؤلف: هل ترى أن اتجاه حزب توده بعد عام 1978 للتعاون مع نظام الخميني كان اتجاهًا صائبًا؟

ر. أ. أوليانوفسكي: أجل أعتقد ذلك.

المؤلف: لكن أعضاء الحزب بذلك وكأنهم خرجوا من سراديبهم ليضعوا رقابهم بين أنياب الأسد.

ر. أ. أوليانوفسكي: ليس هكذا بالضبط. كان لديهم، كما نقول، طابقيين لهذه السراديب. أحدهما كان مخفيًا، سرّيًا، والآخر شرعيًا، علنيًا بدرجة أكبر. هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يعملون في العلن، بطريقة شرعية، هم من زج بهم في السجون. أمّا الآخرون الذين يعملون في السر لا يزالون يمارسون نشاطهم إلى الآن ويتحالفون في الأساس مع الفدائيين. الحزب لم يمت. الحزب لازال على قيد الحياة، لكنه غارق في دمائمه، مكسور ومنهك. ومن خلال العمل السري الدقيق الواعي سيستطيع أن يعيد ترتيب صفوفه تدريجيًا، وسيسترد عافيته.

المؤلف: بالطبع، فقد لاقى الشيوعيون الإيرانيون مصيرًا مأساويًا للغاية. لكن ألا ترى - وهذا السؤال أطرحه استنادًا على ما تنشره المجلات الأمريكية فيما يتعلق باعتقال بعض ضباط الجيش الإيراني وطرد عملاء المخابرات السوفيتية من إيران - أن القيادة السوفيتية قد تسببت في وضع هذا الحزب في مواجهة مباشرة لتلقي الضربات بسبب أن بعض أعضائه يتعاونون مباشرة مع المخابرات السوفيتية؟

ر. أ. أوليانوفسكي: كنت أود ألا نتطرق إلى هذا الموضوع. لكني سأقول فقط أنه بالرغم من أن هيئتنا الاستخباراتية كانت تدعم العلاقات والاتصالات مع قيادات هذا الحزب، إلا أنهم لم يفكروا أبدًا في استغلال الصف الأول من قادة هذا الحزب كعملاء لهم. فقد كان ذلك أمرًا محظورًا عليهم. كانت هناك، إذا جاز التعبير، قناة اتصال فيني. وكانت تستخدم إلى حد كبير للقضاء على احتمال التشهير بالحزب أو التشهير بسمعة قياداته، أو اعتقال أفضل الكوادر به.



وإليك رأي أحد رجال جهاز (كي جي بي) المحترفين غير المعروفين: «تم حظر تجنيد العملاء الشيوعيين بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، إنَّ لم يكن قبل ذلك حتى. وربما كانت هناك بعض الاستثناءات، لكنها في إيران كانت تتمثل، على الأرجح، في تجنيد بعض الأشخاص الذين تتقارب أفكارهم مع أفكار حزب توده، لكن ليس أعضاء الحزب بحال من الأحوال. وليس صحيحاً أن تلقي اللوم في ذلك على جهاز المخابرات أو على قيادة البلاد بالأخص. أ. أوليانوفسكي يقصد قناة الاتصال التي كان دور المخابرات فيها دوراً فينياً بحثاً، ولم تستخدم أبداً لأغراض استخباراتية. فقد كان محظوراً أن نعهد بمثل هذه الأمور الحساسة لرجال اللجنة المركزية، وإلاً لكانوا أنهكوا الشيوعيين الإيرانيين وأنفسهم، وكذلك العلاقات مع إيران».

إذا نظرنا إلى مصير الحركة الشيوعية في بلد كبير آخر من بلدان المنطقة، مثل مصر، فإننا سنجد أنها دائماً ما كانت تعطى للقيادة السوفيتية أملاً أقل، لكنها في الوقت نفسه كانت مشكلاتها أيضاً أقل مقارنة ببعض الدول الأخرى. في فترة الأربعينيات والخمسينيات كانت الماركسية تحظى بانتشار بين الشباب المثقف في القاهرة والإسكندرية، وكانت تجد لها صدى ما بين الضباط. فقد كان «الصاغ الأحمر» خالد محي الدين واحداً من أعضاء التنظيم الناصري الذي عرف باسم «الضباط الأحرار»، والذي قام بحركة الجيش عام 1952. بل إن خالد محي الدين قد احتفظ بمكانته في الحياة السياسية حتى في حقبة السبعينيات والثمانينيات كزعيم لحزب التجمع الوطني التقدمي.

إلا أن الخلافات بين الشيوعيين والماركسيين أنفسهم وصلت لدرجة أنه لم يكن هناك حزب شيوعي موحد لفترة طويلة، بينما انقسمت الحركة الشيوعية نفسها إلى جماعتين رئيسيتين هما «حدتو»، و«إيسكرا»، ناهيك عن الجماعات الصغيرة الأخرى. فقط في أواخر عام 1957، وبداية عام 1958 رسمياً، ظهر الحزب الشيوعي الموحد. استمر الوجود شبه الشرعي والهادئ نسبياً للحزب الشيوعي بضعة أشهر فقط. بعد ذلك دفع هجوم الشيوعيين السوريين والعراقيين على عبد الناصر إلى شن حملات قمعية ضد الشيوعيين في بلاده. وجد غالبية أعضاء الحزب - حوالي 600 شخص - أنفسهم في معسكرات الاعتقال وظلوا بها حتى عام 1964. أثار ذلك بالطبع استياء وغضب موسكو، وبدأت تمارس بجزر على عبد الناصر ضغوط بهدف إطلاق سراح الشيوعيين. وتم إطلاق سراح أغلبهم عشية زيارة خروشوف إلى مصر عام 1964.

وأخيراً تم التوصل إلى حل وسط: في أبريل عام 1965 أعلن الحزب الشيوعي حل نفسه، وخرج جميع الشيوعيين من السجون. وبالرغم من أنهم ظلوا مراقبين من البوليس السري، وأحياناً قليلة كان يتم القبض على أحدهم، إلا أنهم بشكل عام منحو مناصب ذات نفوذ في الهيئة السياسية الناصرية - الاتحاد الاشتراكي العربي، وفي الصحافة وفي مؤسسات النشر والهيئات الثقافية وفي الهيئات التعليمية. لكن أياً منهم لم يكن ليقترّب من مراكز السلطة الفعلية. وكانت مجلة «الطليعة» الأسبوعية، والتي كانت المنبر النظري الشرعي للماركسيين المصريين، توازن بعناية بين الأفكار التنظيرية القريبة من الحزب الشيوعي السوفيتي، والأيدولوجية الناصرية، وبعض العقائد الوافدة من الصين وهافانا وبلغراد. وفي موسكو أعادوا تقييم الدور الذي يقوم به الشيوعيون السابقون في نظام عبد الناصر في فترة الستينيات، وكانوا يرون أنهم يؤثرون على توجيه الدقة السياسية والأيدولوجية نحو اليسار، أي بما يجعلها أقرب إلى النموذج السوفيتي.

بعد وصوله للسلطة أبقى السادات على الماركسيين في المناصب المهمة، ربما بهدف إخفاء نواياه الحقيقية. بل إن شخصيات مشهورة من الماركسيين السابقين مثل فؤاد مرسي وسماعيل صبري عبد الله، تم اختيارها في عام 1972 وزيرين للتموين والتخطيط في حكومة صدقي. إلا أن هزيمة الناصريين وجميع اليساريين لم تدعه ينتظر. فكان الماركسيون الذين لم يغيروا معتقداتهم الأيدولوجية بشكل كامل يتم طردهم من مناصبهم وظائفهم.

بالنسبة للسادات كانت معادة الشيوعية المقترنة بمعاداة السوفيت غطاءً أيدولوجياً مناسباً للقيام بتغييرات حاسمة في السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء. انضم بعض الماركسيين السابقين فيما بعد كأعضاء مستقلين إلى حزب التجمع الوطني التقدمي الذي كان يضم كل من كان يتعاطف مع الناصرية على اختلاف أشكالها. لكن حتى هذا الحزب لم يستطع أن يصبح قوة سياسية مؤثرة.

تأثر كل من الناصريين اليساريين والشيوعيين في مصر باليساريين الأوروبيين الجدد، مثل دوبريه وكذلك تشي جيفارا. وقد شاهدت بنفسه كيف كانوا في الأوساط المثقفة يستمعون بشحن إلى الأغنية المؤثرة بحق، والتي غناها الشيخ إمام من كلمات الشاعر أحمد فؤاد نجم، والتي يتحدث فيها عن موت تشي جيفارا. إلا أن اليساريين في مصر كانوا يشكلون حفنة من الناس فقط، بالرغم من أن من بينهم بالطبع بعضاً من النخبة المثقفة.



فيما يخص الاتحاد السوفيتي كانت العقدة الأساسية بالنسبة للشيوعيين المصريين تكمن في كيفية التوفيق بين خبرتهم الفكرية الخاصة وبين اكتشافهم لنفورهم المتزايد من كل ما يمت بصلة للنظام السوفيتي. فقد كان الشباب اليساري أكثر ابتعاداً وإحجاماً عن الأفكار الأيديولوجية السوفيتية.

في عام 1975 قررت مجموعة من الشيوعيين المصريين إعادة إحياء الحزب المصري الشيوعي. وفي سياق اتساع الفجوة مع نظام السادات استقبلت موسكو هذه الخطوة بارتياح ورحبت بها. وبالرغم من أن الشيوعيين لم يكونوا أبداً يمثلون قوة حقيقية في مصر إلا أن ذلك لم يمنع السادات من إطلاق العنان لقمعهم وخاصة بعد انتفاضة الخبز عام 1977 (عندما خرجت الملايين إلى الشوارع احتجاجاً على غلاء الأسعار)، وفي عام 1981 زج بالشيوعيين السابقين مع كل من عارضه من اليمين واليسار في السجون.

أصبح المتحدث باسم الحزب الشيوعي المصري بالخارج ميشيل كامل الذي سرعان ما انشق عن الشيوعيين الموجودين بداخل مصر. ويصعب تقدير حجم الحزب الشيوعي المصري في المهجر. ربما يدور الكلام حول عدة مئات، وربما بضعة عشرات من الأشخاص. كان ذلك فعلياً مجرد نادي ماركسي أو مجموعة نوادي. في عام 1979 أُلقت أجهزة الأمن في مصر القبض على 30 شخص شيوعي وقدمتهم للمحاكمة بتهمة «إنشاء تنظيم يهدف لقلب نظام الحكم». استمرت المحاكمة أكثر من ثلاثة أعوام - من 1979 حتى 1982. وتمت تبرئة المتهمين. بعد الإفراج عنهم مباشرة قاموا باستئناف نشاطهم السياسي، وبدأوا في توزيع منشوراتهم، وإصداراتهم وخاصة صحيفتهم غير القانونية «الانتصار». اتهمت الصحف الرسمية الشيوعيين بأن هدفهم الأساسي كان «التحريض واستخدام الصراع الطبقي من أجل إسقاط النظام وإقامة المجتمع الشيوعي في مصر». في عام 1984 عقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي المصري، الذي ناقش، على وجه الخصوص، طرق وأساليب النضال.

في عام 1985 تم تقديم 34 شيوعي للمحاكمة مرة أخرى. وانتهت المحاكمة بإدانة عدد من الشيوعيين وصدرت في حقهم أحكام بالسجن لمدة متفاوتة مثل آخر على اضطهاد الشيوعيين يتمثل في اعتقال 10 من أعضاء «تنظيم شيوعي» في عام 1987. وتم اتهامهم «بتوزيع المنشورات» التي تدعو الناس للتصويت لصالح مرشحي الحزب الشيوعي المصري الذين «تضمهم قائمة حزب التجمع الوطني التقدمي (اليساري) المصري».

لكن وصول حسني مبارك إلى السلطة في مصر صاحبه تغير كبير في المناخ السياسي، بما في ذلك ظروف نشاط الشيوعيين، حيث أصبحوا يتمتعون بحرية نسبية. وأصبحت السلطات تغض بصرها عن نشاطهم، بالرغم من أنها كانت قادرة على اعتقال البعض منهم بسبب تنظيمهم للإضرابات.

على ما يبدو، لم يكن سرراً على السلطات هوية زعيم الحزب الشيوعي وهوية أعضائه. لكن في ظروف تنامي المشاعر الأصولية فإن حفنة من الشيوعيين المسالمين المخلصين والذين تراقب السلطات نشاطهم عن كثب، ستكون مفيدة للنظام. كان من أهم أهداف الشيوعيين المصريين محاربة «التطرف الديني».

في عام 1956 في السودان أعلنت جماعة من الشيوعيين الذين أسسوا الحركة السودانية للتححر الوطني في عام 1946 نفسها حزباً شيوعياً. في أوائل حقبة الستينيات تمكن الشيوعيون من تحقيق النفوذ الأكبر في أوساط المثقفين، كما كان لهم نفوذ كبير بين المستأجرين لمنطقة القطن في مشروع الجزيرة، وكذلك في بعض النقابات المهنية. وقد لعب الشيوعيون دوراً مهماً في انقلاب عام 1964 ضد نظام الجنرال عبود، وتولوا ما يقرب من ربع عدد الوزارات في الحكومة المؤقتة، مما كان يتجاوز بكثير وزعم السياسي الحقيقي في البلاد. وفي الانتخابات البرلمانية حصدوا 18% من الأصوات، لكن ذلك حدث فقط بسبب مقاطعة بعض الأحزاب السياسية الدينية المؤثرة لهذه الانتخابات. أدى نجاح الشيوعيين إلى تعبئة أعدائهم، في ديسمبر عام 1965 تم حظر الحزب الشيوعي في السودان. وفي 25 مايو 1969 حدث انقلاب عسكري جديد. وأقام جعفر النميري الذي وصل إلى السلطة تعاوناً وثيقاً مع الشيوعيين مقلداً إياهم المناصب المهمة، ومنفذاً بعض البنود التي تضمنها برامجهم. لكن الشيوعيين بدأوا في المطالبة بمزيد من السلطة الفعلية. تأججت الخلافات بسبب الصراعات الشخصية بين النميري والأمين العام للحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب. حيث ظهرت تلك المعضلة المعروفة للغاية في السياسة - «إما أنا أو هو». انقسم الحزب على نفسه بسبب موقفهم من النميري.

قام عدد من الشيوعيين الذين تم فصلهم في وقت سابق من مجلس قيادة الثورة، الذي كان يحكم البلاد، بتنظيم وتنفيذ انقلاب عسكري ضد النميري في 19 من يوليو عام 1971. تم اعتقال النميري ومعه عدد من أنصاره. وفي 22 من يوليو بمساعدة المصريين (وبدعم ليجي) تم قمع الانقلاب، وقام النميري بعد تحريره على الفور بإعدام قادة الانقلاب، وكذلك



قادة الحزب الشيوعي بما فيهم عبد الخالق محجوب، وشفيع أحمد الشيخ، وجوزيف جارانت المولود في جنوب السودان، هؤلاء الذين لم يشاركوا في الانقلاب بشكل مباشر، لكنهم أيدهم ودعموه. تم حظر الحزب الشيوعي وتعرض لهزيمة كبيرة. سار النميري في الاتجاه اليميني بشكل صارم، بعد أن قطع علاقاته الوثيقة بالاتحاد السوفيتي.

كتب ي. م. بريماكوف: «لم يكن توجه القيادة السوفيتية في الفترة 1950 - 1960 لدعم الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية يلقي بظلاله على الواقع، لأنه لم تكن هناك آفاق للشيوعية في الشرق الأوسط. ولم تكن الأحزاب الشيوعية العربية التي تعمل تحت وصايتنا تبليغ اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي أحياناً بخطتها أو الإجراءات التي تتخذها بشأن إسقاط الأنظمة التي كان الاتحاد السوفيتي على علاقة وثيقة معها. وكذلك فعل قادة الحزب الشيوعي السوداني عام 1971، عندما شاركوا في مؤامرة ضد النميري، الذي كان الاتحاد السوفيتي يتعاون بشكل وثيق مع حكومته. في أعقاب انقلاب عسكري غير دموي في إبريل عام 1985 تم عزل النميري الذي هاجر إلى القاهرة. أدت السنوات العشر الأولى، منذ 1985 حتى 1999، وهي الفترة الفعلية لحكم التراي، إلى تحول البلاد إلى ملاذ للمتطرفين الإسلاميين. فأدرجت الولايات المتحدة السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب. بل إن بن لادن عاش هنا في السودان عدة سنوات.»

كان الحزب الشيوعي المنهك للغاية يعمل في الخفاء تحت الأرض، وكان يدعم بشكل فعال الانقلاب ضد النميري في إبريل 1985 من خلال مشاركته مع الأحزاب السياسية الدينية المؤثرة والأحزاب الأخرى في التحالف الوطني لإنقاذ السودان. لكن الشيوعيين فيما بعد لم يستطيعوا الاندماج في الحياة السياسية والاجتماعية التي أصبحت تسيطر عليها الأصولية الإسلامية بشكل متزايد. في 30 يوليو 1989 وقع انقلاب عسكري آخر في السودان. قام النظام العسكري بحظر نشاط الأحزاب واعتقال قادتها، من بينهم الأمين العام للحزب الشيوعي محمد إبراهيم نُقد. وعمت البلاد موجة من عمليات القمع.

كان الحزب الشيوعي السوري الذي تأسس عام 1924 تنظيمًا صلبًا وقويًا يدعم الشيوعية العالمية (الكومنترن). بعد الحرب العالمية الثانية كان للشيوعيين السوريين في البلاد تأثير محدود، لكنه مستمر، مما سمح لزعيم الحزب الشيوعي منذ حقبة الثلاثينيات خالد بكداش بأن يتم انتخابه عضواً في البرلمان عام 1954. كانت موسكو تعيش في أوهام المستقبل الواعد الذي ينتظر الشيوعيين في هذه الدولة، ظناً منها بأن لديهم آفاق لتوسيع

نفوذهم والاقتراب من السلطة. زاد موقف الشيوعيين المعادي لعبد الناصر بعد إقامة الجمهورية العربية المتحدة من شعبيتهم وسمح لهم بالوجود على الساحة السياسية في سوريا (حتى ولو كواحدة من القوى الثانوية) بعد استعادة استقلالها.

كان البعثيون السوريون الذين كانوا مشاركين في السلطة بأشكال مختلفة بداية من مارس عام 1963 حتى نوفمبر عام 1970، عندما أصبح وزير الدفاع حافظ الأسد رئيساً لوزراء سوريا، يحتاجون إلى حلفاء. لكنهم كانوا يجذبون من الشيوعيين داخل البلاد، بالرغم من أنهم كانوا يتعاونون معهم، وقد عزز هذا التعاون من موقفهم على الساحة الدولية حيث أعطاهم أسباباً وحججاً إضافية لتوجيه الاتهامات باليسارية المتطرفة.

في فترة الصراع الداخلي لحزب البعث اتخذ الحزب الشيوعي موقفاً معارضاً لحافظ الأسد. لكن بعد الانقلاب العسكري في 13 نوفمبر 1970 والذي كان يقوده الأسد، اتخذ الشيوعيون موقفاً محايداً تجاهه وظلوا حلفاء صغاراً للنظام الجديد.

في مارس عام 1972 تم تأسيس الجبهة الوطنية التقدمية التي اتحدت فيها خمس أحزاب، كان الشيوعيون من بينهم. وبطبيعة الحال كان البعثيون يفرضون سيطرتهم عليها.

أصبحت فكرة القومية ركيزة أساسية في أيديولوجية الحزب الشيوعي. في الفترة من 29 إلى 31 مايو عام 1980 عقد المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري تحت شعار «سوريا لن تركع! بل ستنهض وتحقق الاستقلال». «كانت «معاداة الإمبريالية» أساساً لكافة الأنشطة التي يقوم بها الحزب، ونقطة الانطلاق لنهجها في تحليل الوضع في السياسة الخارجية وداخل البلاد، وكانت المعيار الأساسي في تحديد موقفه تجاه هذا الحزب أو ذاك، أو تجاه جماعة سياسية والنظام الحاكم بشكل عام. كان الحزب الشيوعي السوري يصف النظام البعثي «بالمناضل الوطني ضد مكائد الإمبريالية والصهيونية».

كان الحزب الشيوعي السوري في حقبة الستينيات حتى الثمانينيات يعاني أزمة في الزعامة. حيث ظل خالد بكداش أكبر زعيم شيوعي في العالم العربي أميناً عاماً للحزب، لكن في عام 1986 تم اختيار منافسه المستقبلي يوسف فيصل والذي كان يمثل الجناح الأكثر شباباً في الحزب، ليكون نائباً للأمين العام. ولم يستطع الحزب الشيوعي السوري تجنب حدوث الانقسام الخطير الذي وقع عام 1986.



كان التعاون مع البعثيين والذي ظل الشيوعيون فيه يحتلون الأدوار الثانية والثالثة، يخدم مصالح الاتحاد السوفيتي، إلا أنه أثار حالة من عدم الرضا داخل صفوفهم. لم تكن الخلافات تتجاوز إطار الجدل داخل الحزب والمشادات الكلامية الحذرة داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي أثناء زيارات وفودهم الرسمية.

يعطى ب. ن. بونوماريف تقييماً متحفظاً لنشاط الحزب الشيوعي السوري في السطور التالية.

ب. ن. بونوماريف: لم يكن لدينا مشاكل مع سوريا بشأن حماية أرواح الشيوعيين، فلقد أقام الشيوعيون علاقات طيبة مع الأسد. وقد التقيت به، ووجدت أن لديه نوايا تقدمية. وهو يحترم عبد الناصر، ويسعى الآن لدور الزعامة في العالم العربي. داخل الحزب الشيوعي السوري كانت هناك اضطرابات. فخالد بكداش لم يكن يرغب في الرحيل، بالرغم من تقدمه في السن، وكان يوسف فيصل وغالبية أعضاء الحزب يقفون ضده. وهكذا استمر هذا الوضع عاماً تلو الآخر.

بينما كان لنائبه ر. أ. أوليانوفسكي نظرة أكثر تشاؤمية.

ر. أ. أوليانوفسكي: كانت آفاق الحزب الشيوعي السوري ضبابية جداً، فلم يكن لديه أمل في الوصول إلى السلطة، كما لم يكن لديه حركة جماهيرية تقف وراءه. كان كل ما لديه هو فرصته الوحيدة للبقاء من خلال التوافق مع حزب البعث الموجود على رأس السلطة، وعدم الدخول معه في صراعات لا يمكن حلها. كان لدى الحزب أحياناً فرصة للتأثير على البعثيين بشأن عدد من القضايا.

المؤلف: ألم تكن العلاقة الودودة من جانب القادة البعثيين تجاه الحزب الشيوعي رسالة صداقة إلى الاتحاد السوفيتي؟

ر. أ. أوليانوفسكي: ما هو الأكثر نفعاً بالنسبة للقيادة السورية؟ هل يكون القضاء على حزب شيوعي صغير تابع لها، يلقي الخطب ويصدر صحيفة، ومن ثم تظهر نفسها كنظام غير ديمقراطي شمولي، أم أن تتعاون معه؟ ليس هناك شك أن القيادة البعثية كانت تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن التعاون مع هذا الحزب سوف يلقي تقييماً إيجابياً من قبل السوفيتي.

المؤلف: هل توجد خلافات بين الشيوعيين السوريين واللبنانيين؟

ر. أ. أوليانوفسكي: كان الكثير من القادة السوريين يعتبرون، ولا زالوا، لبنان جزءاً من الدولة السورية الكبرى. لكن بكداش أعلن أكثر من مرة أنه لا يمكن للبنان أن يحتل المواقع الوطنية للدولة السورية الكبرى.

كان الحزب الشيوعي اللبناني يوجد كجزء من الحزب الشيوعي الموحد في سوريا ولبنان، إلا أنه في يناير عام 1944 أصبح حزباً مستقلاً. في عام 1948 ونتيجة لتحويله إلى حزب غير قانوني انضم إلى السوريين. لكن بعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في عام 1958 تحول مجدداً إلى حزب مستقل، بالرغم من أنه حتى عام 1961 كانت هناك قيادة مركزية مشتركة لكلا الحزبين.

في عام 1964 انشقت عن الحزب الشيوعي اللبناني جماعة عارضت الدعم «المطلق» للرئيس عبد الناصر، وأعلنت رفضها للموقف السوفيتي تجاه بكين. وبالرغم من أن هذه المجموعة لم تتخذ جانب المواقف الماوية (نسبة إلى ماو تسي تونغ) إلا أنها استخدمت العبارات «الثورية» التي تشعل الحماس في دعوتها «للحرب الشعبية» ضد إسرائيل. كان أنصار مثل هؤلاء «الثوريين» موجودين في كلا الحزبين الشيوعيين، السوري واللبناني. وكانوا ينتقدون خالد بكداش بشدة. وكانوا يستلهمون نموذج تشي جيفارا. استدرج الحزب الشيوعي اللبناني للدخول في حرب أهلية إلى جانب القوى اليسارية. وكان قادته يطلقون التصريحات المخلصة باتجاه الاتحاد السوفيتي.

كان المصير الأكثر مأساوية، ربّما، من نصيب الشيوعيين العراقيين. ففي عهد رئيس الوزراء نوري السعيد (1930 - 1958) وفرض الحماية البريطانية على العراق تعرض الشيوعيون للاضطهاد بلا رحمة أو هوادة. في عام 1949 تم إعدام زعيم الحزب الشيوعي يوسف سالم، ومعه اثنان آخران من أعضاء المكتب السياسي. قرر الشيوعيون العراقيون أن زمامهم قد حان بعد الانقلاب العسكري الذي قام به عبد الكريم قاسم في 14 يوليو عام 1958، وانساقوا وراء مشاعر الانتقام التي ليست غريبة على التاريخ السياسي العراقي. فقد شارك العديد من الشيوعيين في إرهاب أعدائهم، وفي عمليات التنكيل بهم في كركوك في 14 يوليو عام 1959. أما المحكمة الثورية التي نصبها مهدي الذي كان محسوباً على الشيوعيين، فقد حكمت على مئات الناس بالموت.



فرض قاسم قيوداً شديدة على نشاط الحزب الشيوعي خشية أن يمتد نفوذه، وقام بإعدام عدد من الشيوعيين. إلا أن الشيوعيين استمروا في دعمه بعد أن قرروا ألا يقطعوا علاقتهم بالديكتاتور. كان الانقلاب العسكري البعثي الذي وقع في الثاني من فبراير عام 1963 نقطة البداية لتعرض الشيوعيين لأقصى أنواع الإرهاب والتنكيل. ربما وصل عدد الشيوعيين الذين تم القضاء عليهم في هذه الفترة عدة آلاف، من بينهم قيادات الحزب.

أثارت هذه الأعمال التي لم يسبق لها مثيل في قسوتها موجة من الاحتجاجات من جانب القيادة السوفيتية وكذلك وسائل الإعلام السوفيتية. كان الشيوعيون العراقيون ومعهم موسكو قد استقبلوا بارتياح الانقلاب العسكري الذي قام به اللواء عبد السلام عارف في 18 نوفمبر عام 1963. صحيح أن النظام الجديد كان معاداً للشيوعية لكنه كان يتجنب عمليات القتل الجماعي للشيوعيين، لكن ذلك لم يمنعه من اعتقال العديد منهم وترحيلهم وأحياناً قليلة إعدام البعض.

أما الانقلاب العسكري الجديد الذي قام به أحمد حسن البكر (مع صدام حسين) في عام 1968 والذي كان يمثل الجناح الآخر للبعثيين، أعداء أولئك الذين استولوا على السلطة لفترة قصيرة من الزمن في فبراير عام 1963، فقد منح الشيوعيين الفرصة لإقامة علاقات تعاون مؤقتة مع النظام على أساس حقوق التبعية البحتة. وتحت مراقبة السلطات بدأت تصدر المجلة الأسبوعية الشيوعية «الثقافة الجديدة»، بل إن عزيز شريف المعروف بأرائه الماركسية قد تم ضمه إلى مكتب الوزراء كوزير للعدل في الحكومة الجديدة. وفي 16 سبتمبر عام 1973 صدر العدد الأول من جريدة «طريق الشعب». وفي مايو عام 1972 انضمت شخصيتان شيوعيتان إلى التشكيل الحكومي.

في 16 يوليو عام 1973 وقع قادة البعثيين والحزب الشيوعي اتفاق حول ميثاق العمل الوطني وشروط ممارسة النشاط الحزبي بالنسبة للأحزاب التي انضمت للجبهة الوطنية القومية التقدمية للعراق. إلا أن القيادة البعثية في العراق كانت تهيمن على كافة التنظيمات السياسية الأخرى. في عام 1974 صدر قانون يحظر ممارسة أي نشاط سياسي غير بعثي داخل الجيش. وفي عام 1975 تحت ضغط من جانب السلطة عطل الشيوعيون عمل المنظمات الشبابية والطلابية والنسائية الجماعية التي كانت تعمل تحت إشرافهم. وفي ربيع عام 1978 تم إعدام مجموعة من العسكريين الشيوعيين (31 شخص) لاتهامهم بترويج الدعاية الشيوعية داخل الجيش. وفي مايو 1978 علت موجة هجوم جديدة ضد الشيوعيين في الصحافة.

عانى الحزب الشيوعي من الانقسامات في حقبة الستينيات والسبعينيات. وكان من بين الشيوعيين أنصار للمذهب الماوي، ومنهم أيضاً من حاول تنظيم الكفاح المسلح ضد النظام. لكن القادة الأساسيين للحزب الشيوعي ظلوا على مواقفهم الموالية للسوفيت، داعمين الاتحاد السوفيتي في عملياته ضد بكين واحتلاله لتشيكوسلوفاكيا. كان الانقسام بين الشيوعيين بسبب المشكلات الداخلية مستمراً.

كانت جبال كردستان كثيراً ما تستخدم كملاذ آمن للشيوعيين في فترات الاضطهاد (يذكر أن السكرتير العام للحزب عزيز محمد كردي). كان الحزب الشيوعي يدعم الحركة الكردية من أجل تحقيق الحكم الذاتي، لكنه كان يعارض الشعارات الانفصالية. في أواخر صيف عام 1978 اتخذت الحكومة تدابير لمنع نشر دوريات الحزب الشيوعي، وفي ديسمبر عام 1978 تعرضت هيئات الحزب الأساسية للقمع. انهارت الجبهة الموحدة، وتحول الحزب إلى حزب غير قانوني. وبداية من عام 1979 بعد انتقال السلطة كاملة إلى صدام حسين أصبح الحزب يشن معارضة علنية وشديدة ضد النظام، وبدأ يمارس نشاطه السري. قامت قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي بتجميد العلاقات مع البعثيين على المستوى الحزبي، مما تسبب في إثارة استيائهم. إلا أن العلاقات على المستوى الحكومي كانت تسير في طريق التطور والنمو.

في نوفمبر عام 1980 تم تأسيس الجبهة الوطنية الديمقراطية للعراق، والتي انضم إليها الحزب الشيوعي، والاتحاد الوطني الكردستاني وقوى معارضة أخرى. أصبح الشيوعيون يؤيدون فكرة إسقاط نظام صدام حسن، واصفة إياه بالنظام «الفاشي». نتيجة للاعتقالات وحالات الإعدام العديدة أصبح تأثير الشيوعيين في البلاد ضعيفاً. هاجر معظم النشطاء الشيوعيين خارج البلاد. زاد التعاون السوفيتي العراقي الوثيق والذي استمر حتى أزمة الكويت من صعوبة ممارسة الحزب الشيوعي العراقي لنشاطه. فقد أثبتت السياسة العملية أن القيادة السوفيتية كانت ببساطة تتجاهل مصير أشقائها الأيديولوجيين.

تأسس الحزب الشيوعي الأردني في عام 1943، لكنه ظل يعمل حتى عام 1951 تحت اسم «رابطة التحرير الوطني الفلسطيني». بداية من يونيو عام 1951 بدأ نشاط الحزب. تمكن زعيم الحزب فؤاد نصار من تحقيق شعبية كبيرة. فلقد كان مسيحي الديانة، لكنه كان يحظى باحترام الجميع بما فيهم المسلمين لرحابة عقله، وصدقته، وقوة إرادته، وبلاغته، وقدراته التنظيمية. في الأول من ديسمبر عام 1953 أقر المجلس الوطني (البرلمان الأردني)



تعديلات على قانون «محرابة الشيوعية»، تنص على معاقبة كل من يشارك في ممارسة الأنشطة الشيوعية. إلا أن نفوذ الحزب الشيوعي كان يتزايد. في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 21 أكتوبر عام 1956 تم انتخاب ثلاثة مرشحين عن الجبهة الوطنية الذين لهم صلة بالحزب الشيوعي. أحدهم أصبح وزيراً للزراعة في حكومة سليمان النابلسي. وكان هو أول شيوعي في العالم العربي يتقلد حقيبة وزارية. في يناير 1957 بدأ العاهل الأردني في تقييد أنشطة الحزب الشيوعي، وفي إبريل من نفس العام أقال حكومة النابلسي. في الوقت نفسه تم حظر الحزب الشيوعي، وتم اعتقال قياداته، بمن فيهم أعضاء البرلمان، وحكم عليهم بالسجن لمدة طويلة.

في أواخر الستينيات ظهر الشيوعيون مجددًا على الساحة السياسية بإذن من السلطات. كان العاهل الأردني يلعب مع الشيوعيين لعبة «القط والفأر»، فثارة ينجح بقادتهم في السجون، وثارة أخرى يقلدهم المناصب الكبيرة، لكن ليست المناصب الحساسة في الدولة. تتطلب تنامي نفوذ الأصوليين توحيد كافة القوى العلمانية، وأصبح الشيوعيون بالنسبة للملك حليفًا ليس عصيًا، لكنه مهم، بالرغم من أنه من القوى الثانوية. في عام 1976 حل فائق وارد زعيم المدرسة القديمة التي تنتمي للشيوعية العالمية، والتي كانت تسعى للنهوض على أقدامها مع مرور الوقت، محل فؤاد نصار. وبداية من عام 1986 أصبح زعيم الحزب هو يعقوب زيدان. مرَّ الحزب الشيوعي بفترات من الانقسام سواء لأسباب سياسية أو شخصية.

يقول أحد الباحثين الروس في شؤون الحركة الشيوعية العربية: «يظل ملك الأردن أشد المعادين للشيوعية. فهو واحد من قادة الرابطة العالمية لمكافحة الشيوعية. لكنه شخص مثقف. كان الشيوعيون في زمامهم ينظر إليهم على أنهم عملاء علمانيين. أمَّا في الوقت الحالي فإن الملك لا يعتبر موسكو عدوًّا ولا يرى في الشيوعيين خطرًا لذلك يوجه رسائله إليهم. في الانتخابات الأخيرة التي جرت عام 1990 فاز أحد الشيوعيين بمقعد في البرلمان كمستقل، حدث ذلك، على ما يبدو، بدعم من الملك. وفي الأردن إلى يومنا هذا لا زال هناك قانونان لمكافحة الشيوعية، لكنهما مجرمان فعليًا».

في أواخر حقبة السبعينيات ظهرت فكرة إنشاء حزب شيوعي فلسطيني مستقل عن الحزب الشيوعي الأردني. كانت قيادة الحزب الشيوعي الأردني في بادئ الأمر ضد فكرة فصل الفلسطينيين في تنظيم مستقل، لكنها اضطرت للموافقة في عام 1982. كان الحزب الشيوعي السوفيتي يدعم فكرة إنشاء حزب شيوعي جديد، على أمل أن يظهر داخل منظمة التحرير الفلسطينية، إلى جانب الجبهتين الشعبية والوطنية، جناح آخر يرتبط بالاتحاد السوفيتي أيديولوجيًا، ويمثل الأيديولوجية الشيوعية في الحركة الفلسطينية.

تعاون الشيوعيون مع الجبهتين الشعبية والوطنية اللتان كانتا تمتلكان تنظيمات مسلحة قوية، وإن كانت صغيرة، خارج الأراضي المحتلة. فانضم أحد قيادات الحزب الشيوعي الفلسطيني، وهو نائب الأمين العام للحزب سليمان النجاب إلى عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. استطاع هذا الرجل تجديد دماء قيادة الحزب الشيوعي، وأن يضم إليها أعضاء في منتصف العمر وكذلك الشباب وأن يوفر مرونة في التعامل مع الأحداث الجارية.

كان من الضروري امتلاك التقاليد الماركسية العميقة والمشاركة في الحركة الشيوعية، كما حدث في أوساط اليهود الذين كانوا يعتنقون أفكاراً يسارية، لكي يتمكن الحزب الشيوعي في إسرائيل من أن يبقى متماسكاً بالرغم من الموقف الذي اتخذته الاتحاد السوفيتي في الصراع العربي الإسرائيلي. في عام 1965 حدث شقاق داخل الحزب وانقسم إلى حزب ماكي القومي، وحزب راکاح الموالي للاتحاد السوفيتي، وانتهى في عام 1967 بعد الحرب الإسرائيلية العربية. وفقاً للتفسير السوفيتي فإن قيادات ماكي «كانوا يدعمون الحرب العدوانية التي تشنها إسرائيل»، و«خانوا مصالح الطبقة العاملة في إسرائيل».

في عام 1967 اعترف الاتحاد السوفيتي، ومعظم حلفائه في الكتلة الشرقية، ومعظم الأحزاب الشيوعية من خارجها بحزب راکاح باعتباره الحزب الشيوعي الوحيد في إسرائيل. إلا أن الحزب الشيوعي الروماني ومع عدد من الأحزاب الشيوعية الصغيرة في أوروبا، مثل الحزب الهولندي، والسويسري، وبعض الأحزاب الإسكندنافية ظلوا محافظين على الاتصال بحزب ماكي. وتدرجياً انتهى وجوده في الحياة السياسية في إسرائيل. حافظ راکاح على نفوذه، بل ومقاعدته في البرلمان بفضل أصوات العرب والمواطنين الإسرائيليين الذين لم يكن لديهم خيار سياسي آخر سوى التصويت لصالح الشيوعيين. كان راکاح يطالب بالتخلي غير المشروط عن كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل، لكنه كان يدين «الإرهاب الفردي»، وكان يعارض فكرة «الحرب الشعبية ضد إسرائيل».

خلال المؤتمر التاسع عشر (1981) والعشرين (1985) للحزب الشيوعي الإسرائيلي (راکاح) تمت الإشارة إلى أن «الكفاح ضد الأيديولوجية الصهيونية وممارساتها» يخدم مصالح الطبقات الكادحة وجميع المواطنين في إسرائيل، لكن زعيم الحزب ويلنر كان يعارض كثيراً الدعاية ضد الصهيونية بالشكل التي كانت تتم به في الاتحاد السوفيتي.



كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي يؤيد انسحاب القوات الإسرائيلية من كافة الأراضي المحتلة عام 1967، والاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحل العادل لمشكلة اللاجئين، واحترام حق إسرائيل والدول العربية في الحفاظ على سيادتها، أي أنه كان يتخذ مواقف مماثلة فعلياً لمواقف الاتحاد السوفيتي. بداية من عام 1977 كانت هناك اتصالات منتظمة بين ممثلي الحزب الشيوعي الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية.

كيف كان المواطنون السوفيت ينظرون إلى الشيوعيين الأجانب؟ وكيف تعامل معهم ما يسمي بالرأي العام السوفيتي في شكله الذي كان عليه حتى انخيار الشيوعية؟ ربما، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من نظام الدعاية الشمولي الذي كان يهدف إلى إثبات أن المجتمع الذي أقيم في الاتحاد السوفيتي بالرغم من «الصعوبات المؤقتة» هو تاج على رأس الحضارة الإنسانية. كان زعماء الأحزاب الشيوعية يخطبون في مؤتمرات الحزب الشيوعي السوفيتي، وفي «مسيرات العمال»، مستعرضين بشكل واضح اتساع الحركة الشيوعية، وانتشار الأفكار الاشتراكية والسوفيتية. كانوا يتحدثون باختصار عن نضالهم، ويمدحون الحزب الشيوعي السوفيتي وزعيمه الحالي. ومن مناسبة إلى أخرى، لكن ليس بشكل منتظم، كانت صحيفة «البرافدا» أو «كومونست» تقوم بنشر الكلمات التي كان يلقيها زعماء الأحزاب الشيوعية.

إذا تناولنا الدول التي كانت بينها وبين الاتحاد السوفيتي علاقات صداقة رسمية بمختلف أنواعها، سواء كانت علاقات «حسن الجوار» كما في حالة إيران، أو «اتحاد التيارات الثلاث للحركة الثورية العالمية»، والذي كانت مصر على سبيل المثال أحد أعضائه، فإن الحديث عن عمليات القمع التي تعرض لها الشيوعيون يكون عارضاً، وموجزاً. فلم يكن الرأي العام السوفيتي يعلم شيئاً ببساطة عن المعاناة، والعذاب الذي كان من نصيب الكثير من الشيوعيين في هذه البلاد.

خارج حدود الفنادق التابعة للحزب، والمطاعم، باستثناء المباحثات الرسمية، والعروض المسرحية، كان اطلاع الشيوعيين على «الحياة السوفيتية» مقتصرًا على زيارة «المزارع الجماعية»، و«المصانع التابعة للمعاهد التعليمية الفنية»، والمدارس النموذجية، والمباني الجديدة. كانت القيادات المحلية الحزبية والنقابية والإدارية، وأحياناً ممثلو جهاز «الكي جي بي»، يقومون دائماً باستقبالهم بالترحاب. وعادة ما كانوا يحاولون تقديم ألد المأكولات وأكثرها إشباعاً، ويقدمون لهم المشروبات كما ينبغي. ولم يكن هناك أية اتصالات على

المستوى الإنساني بالاتحاد السوفيتي خارج نطاق دائرة ضيقة جداً من المتخصصين والخبراء في هذه الدول أو تلك. لكن لم يكن الشيوعيون الأجانب منعزلين عن الحياة السوفيتية الحقيقية. أحياناً كان الشيوعيون الأجانب الذين كثيراً ما كانت تربط بالروس أو الأوكرانيين روابط أسرية، يعرفون أفضل من قادة الحزب الشيوعي السوفيتي كيف ولأي هدف يعيش المجتمع السوفيتي. لذلك كان بعض الشيوعيين يعانون نفسياً، حينما يرون كيف أن الواقع في الدولة السوفيتية بعيد تمام عن المثالية التي يتحدثون عنها، وكان البعض الآخر يتكيف مع هذا الواقع ويستفيد منه. وكانت هناك أيضاً قنوات اتصال من نوع آخر.

ك. م. ترويفتسيف: إن معهد العلوم الاجتماعية التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي عبارة عن مؤسسة سرية مخفية عن الشعب بالرغم من أنها كانت معروفة في الغرب. كان الهدف من إنشائها التدريب الأيديولوجي للشيوعيين الأجانب واليساريين الآخرين وفقاً للعقائد الأساسية. لكن هناك حقيقة تقول بأن الأساتذة والمترجمين في المعهد كانوا من أكثر المتخصصين في العلوم الاجتماعية تأهيلاً في موسكو، أو على أية حال كان على الأقل ما يقرب من 40% من الأساتذة. ربما نتيجة لذلك كان هناك جو من الثقة بين هؤلاء الأشخاص واليساريين والشيوعيين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذين كانوا يمثلون النخبة المثقفة في البلاد العربية. في حقبة الستينيات كانوا يتعاطفون مع «اليساريين الجدد» في الغرب، وأحياناً مع «الشيوعيين الأوروبيين». ولم تكن تروق لهم الأيديولوجية السوفيتية الرسمية، ربما، على نفس القدر الذي لم تكن تروق فيه لكثير من الأساتذة السوفيت الذين كانوا يعملون في معهد العلوم الاجتماعية. تكون ما يشبه جهاز تفريخ الأفكار، فكان ضمن مهام المعهد في فترة الشقاق مع الصينيين السيطرة على «اليساريين الجدد» وعدم السماح لهم بالذهاب إلى الماويين (أنصار مذهب ماو تسي تونغ)، وقد نجح المعهد في تنفيذ هذه المهمة. في هذا السياق كانت هناك إمكانية لتحقيق اتصال دائم على مستوى علاقات الصداقة في حدود ضيقة للغاية لكن على نطاق دولي. فكل من تخرج في معهد العلوم الاجتماعية لم يكن من الضروري أن يظل عضواً في الأحزاب الشيوعية. لكن زادهم الفكري ظل معهم، وهؤلاء يمكن أن تجدهم منتشرين في الجامعات العربية من المغرب والجزائر حتى عدن والإمارات العربية المتحدة.

المؤلف: وكيف كان الأساتذة والمترجمون يتعاملون مع الأفكار التي كانت يجلبها إليهم الدارسون في معهد العلوم الاجتماعية؟



ك. م. ترويفتسييف: بشكل مختلف. فالبعض ببساطة كان يتعاطف معها. فقد كان المعهد قناة ليس فقط لتأثيرنا عليها، ولكن أيضاً لتأثيرها علينا، أعني الأفكار. كان المعهد أحد الخلايا، أو أحد القنوات التي كانت تتغلغل إلينا من خلالها الأفكار الجديدة. وكان يحوي الكثير من المعلومات المغلقة الخاصة حول العلوم الاجتماعية. ومن كان لا يحمل فكراً متحجراً ظهرت لديه أفكار جديدة، من بينها أفكار حول الشرق الأوسط. بالطبع، تسبب ذلك في خلق ما سماه أروويل (جورج أروويل) بالتفكير المزدوج. لكن ذلك كان شكلاً من أشكال البحث الإبداعي في هذا الجو الاجتماعي الخانق.

المؤلف: كان هناك مثل هؤلاء في جريدة «برافدا». بالإضافة إلى أن «البرافدا» ومعهد العلوم الاجتماعية كانا جزءاً من النظام.

ك. م. ترويفتسييف: نعم. فقد كان الهدف من انشاء البرافدا والمعهد هو خدمة النظام. ومع ذلك فإن المنتج الإضافي الذي كانا قدماه، كان يؤدي إلى تدمير هذا النظام.

المؤلف: هل كان الأجناب الذين درسوا في المعهد يستفيدون من بعض أساليب الفساد لدينا، مثل فصل النخبة عن العامة، تقديم الخدمات الخاصة وتوفير ظروف مميزة لهم؟

ك. م. ترويفتسييف: بالطبع، كان المعهد يقدم فرصاً لبعض الأعضاء رفيعي المستوى من قادة الأحزاب الشيوعية للاستحمام والراحة في موسكو دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الدراسة.

المؤلف: بالمناسبة، حكى لي زعيم الأكراد مصطفى البارزاني الذي لجأ إلى الاتحاد السوفيتي في حقبة الأربعينيات أنه بعد أن قضى فترة مديراً لقوات الدفاع المسلح في أحد المصانع في أوزبكستان أرسل إلى هنا «للدراسة».

ك. م. ترويفتسييف: كان «اليساريون الجدد» في حقبة الستينيات والسبعينيات، وبخاصة أولئك الذين لو يتدرجوا إلى قمة الهرم الحزبي، لم يتم إفسادهم بعد، وكانوا يعيشون على أفكارهم. بالطبع كان هناك شخصيات مختلفة في ظروف مختلفة.

المعلومات التي أخبرنا بها ك. م. ترويفتسييف حول معهد العلوم الاجتماعية أكدها وأضاف عليها المترجم السابق في هذا المعهد ب. أ. سيسلافين:

المؤلف: كيف كنت لتصف الدارسين في المعهد؟

ب. أ. سيسلافين: كنت لأقسم الطلاب إلى الفئات التالية:

أ) أولئك الذين أتوا إلى موسكو برغبة صادقة لدراسة الماركسية اللينينية والتعرف على تجربة تطبيقها في الاتحاد السوفيتي؛

ب) أولئك الذين أرسلوا إلى المعهد للدراسة كمكافأة لهم على نشاطهم الحزبي؛

ج) أولئك الذين أرسلوا إلى هنا ليس بهدف الدراسة، وإنما للاستجمام والحصول على طعام وعلاج أفضل؛

د) أولئك الذين يمكن اعتبارهم مثلاً حياً على عدم الخبرة والمحسوبة المتأصلة داخل أحزابهم.

المؤلف: وماذا كنت لتقول عن أساتذة المعهد؟

ب. أ. سيسلافين: إن ترويفتسيف محق تماماً عندما يقول إن الأساتذة المؤهلين كانوا يمثلون 40% تقريباً. فالباقون كانوا إما ستالينيين (نسبة إلى ستالين) لا يعتمد عليهم أو أشخاصاً جلبتهم المصادفة بعد أن فصلوا من عملهم الدبلوماسي أو من إحدى المؤسسات التي كانت لها علاقات خارجية، بسبب عدم كفاءتهم. فكان هناك الكثير ممن «المسنودين» الذين كانوا يظهرون في المعهد بعد اتصال من اللجنة المركزية برئيس المعهد.

المؤلف: هل كانت البدع السياسية والأيدولوجية ظاهرة ملحوظة في المعهد؟

ب. أ. سيسلافين: فقط في أوساط المدرسين الأصغر سناً. فقد كبروا وترعرعوا في فترة حكم خروشوف عندما كانت الخلافات البسيطة في الآراء السياسية يمكن احتمالها بدرجة ما، وكانوا ينتقدون المذهب الستاليني علانية.

المؤلف: وكيف كان يتصرف الدارسون الموفدون من قبل ما يسمى بالأحزاب الثورية الديمقراطية؟

ب. أ. سيسلافين: كانوا صداعاً في رأس الجميع. فإلى جانب المنح التي كانت تكافئ الراتب الذي يتقاضاه العامل المؤهل أو المفكر، كانوا يحصلون على إعانات ضخمة،



بحساباتنا، من السفارات بالعملة الصعبة، وكذلك أموال يتم تحويلها إليهم من ذويهم. والأكثر من ذلك أنهم كانوا يقومون بعمليات تهريب، ويتاجرون في «السوق السوداء»، ويقومون بالتجار بالعملة بطريقة غير مشروعة. كانوا متأكدين تماماً من أن أحداً لن يستطيع أن يفعل لهم شيئاً حتى وإن اصطدموا بجهاز «الكي جي بي» نفسه، لأن سفارتهم ستدافع عنهم. كان سكنهم في المدن الجامعية، سمه ما شئت لكن ليس ديراً شيوعياً. وكانوا يعرفون جميع تجار أقسام الخمور بأسمائهم في محلات البقالة المجاورة، وبالرغم من أن مبني المعهد كانت تحمية الشرطة وعناصر الـ «كي جي بي» إلا أنهم كانوا يثيرون تعاطف رجال الأمن معهم عن طريق الرشاوي، وكانوا يصطحبون الفتيان والفتيات إلى المعهد. ومراقبة كيف تكون «المساواة» السوفيتية حيث وجدوا أن هناك أناسا يحصلون على المساواة أكثر من الآخرين، بدأوا يؤمنون بأن الفرص الهائلة للشراء والانغماس في كافة الملذات التي يمكن أن تخطر على بال كانت مكافأة عادلة لهم على إخلاصهم وتفانيهم من أجل قضية الشيوعية. لهذا السبب تحديداً كان غالبية «الديمقراطيين الثوريين» يعارضون بشكل قاطع الليبرسترويكا، واتهموا الحزب الشيوعي السوفيتي علانية بأنه يخون المثل الاشتراكية.

المؤلف: هل تم تعليم الطلاب أساليب العمل السري؟

ب. أ. سيسلافين: كان يتم تعليمهم ذلك. فمن بين المواد التي كانوا يدرسونها كانت هناك مادة «تنظيم العمل السري». كان ضباط الكي جي بي يشرحون لهم كيف يمكن تجنب اختراق عملاء الشرطة لصفوف الحزب، وتجنب تسريب المعلومات. وعلى حد علمي لم يكونوا أبداً يعلمونهم الأنشطة الإرهابية، بالرغم من أن بعضهم قد طلب ذلك.

المؤلف: ما هو انطباع الطلاب حول «الاشتراكية الحقيقية»؟

ب. أ. سيسلافين: لم يؤد اطلاعهم على الحياة الواقعية إلى التسبب في خيبة أمل لدى معظمهم. أرى أنهم من خلال خبرتهم الحياتية وعملهم الحزبي كانوا بالفعل يظنون أن المثالية الاشتراكية تتلخص في تقسيم الناس إلى «حزب خارجي»، و«حزب داخلي»، بالضبط كما يوجد في «أوقيانوسيا» جورج أورويل.

قبل أحداث أغسطس 1991 طرحت السؤال التالي على أعضاء المكتب الدولي التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي: هل كانت هناك عناصر ما في العلاقات مع الشيوعيين الأجانب يمكن اعتبارها مصدراً للفساد؟

عضو اللجنة المركزية: هذا يتوقف على ما يمكن اعتباره فساداً. بالطبع كان الكثير من النشطاء الحزبيين الأجانب يسافرون بكل سرور إلى الاتحاد السوفيتي للعلاج والاستجمام. لكن هل يمكن أن نعتبر العلاج في الاتحاد السوفيتي أو الاستجمام في المنتجعات الصحية فساداً، إذا كانوا في أوطانهم يعيشون في حالة صراع وعدم استقرار وإهانة، ومهددين دائماً بالسجن والتعذيب أو حتى حبل المشنقة؟

المؤلف: هل كان يتم تقديم دعم مادي مباشر للأحزاب الشيوعية؟

عضو اللجنة المركزية: لم تكن المبالغ تحسب أبداً بالملايين. في حالات استثنائية نادرة كان الكلام يدور عن مئات الآلاف من الدولارات، لكن في أكثر الحالات - آلاف وعشرات الآلاف: تكاليف الطباعة والسيارات والورق.

عندما بدأت أزمة النظام الاشتراكي والأيديولوجية الشيوعية تلوّح في الأفق بداية من منتصف الثمانينيات، بدأ الاتحاد الاشتراكي في الانهيار، بعد ذلك سرعان ما اكتشف كل من الاتحاد السوفيتي والشيوعيون العرب والأتراك والإيرانيون أنهم كانوا معلقين في الهواء، ولم تكن لديهم أرض صلبة يقفون عليها. فلم تكن هناك اتصالات على المستوى الإنساني، ولم يكن هناك اهتمام على المستوى الشخصي أو الجماعي بالتعاون مع الشيوعيين في الدول الأجنبية.

كان أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي عشية أغسطس 1991 يقول: «في الوقت الحالي ليس هناك أحد غيري أنا يهتم بحزبي الشيوعي، مثلما يهتمون بالأحزاب الشيوعية الأخرى. ببساطة ليس هناك من كان يربط حياته ومصالحه بهذه الأحزاب. ففقدت اللجنة المركزية حالياً مشغولون بأمور أخرى. في الوقت الحالي يدعم الحزب الشيوعي السوفيتي إقامة علاقات مع المئات من الأحزاب المستقلة الكبرى، ويرفض في الوقت نفسه التعاون مع من ليس له وزن سياسي، وخاصة أولئك الذين يحتاجون إلى تمويل مادي من جانبنا. لذلك فإن الشيوعيين العرب والأتراك والإيرانيين يسيطرون عليهم شعور باليأس والضياع».

لجنة التضامن المتهاوية، وبعض المهتمين بالشؤون العربية، والتركية والإيرانية من وسائل الإعلام السوفيتية والمراكز العلمية والتعليمية، وأساتذة معهد العلوم الاجتماعية المنهار. هؤلاء هم من كانوا يهتمون بالشيوعيين في الدول الأجنبية. بعد أحداث أغسطس 1991 أصبح الشيوعيون بمفردهم في مواجهة مصيرهم ويأسهم.



بالنسبة للكثيرين كان انهيار المثل الشيوعية، وسقوط «الاتحاد الاشتراكي»، وأزمة المجتمع السوفيتي، وفقدان الاتصالات الحقيقية والحيوية مع أي من كان في روسيا وفي جمهوريات الاتحاد السوفيتي الأخرى بمثابة ضربة عنيفة لهم والتجربة الأسوأ في حياتهم. فيما كان زهو دولة السوفيت العظمى التي يحكمها الحزب الشيوعي يظهر على أكثرهم استقلالاً. وكان ذلك واضحاً: فبالرغم من جميع صعوبات وأخطاء الماضي، كان الاتحاد السوفيتي يقود ركب الشعوب إلى مستقبل مشرق للإنسانية كلها، إلى الشيوعية. وكان للشيوعيين العرب والأتراك والإيرانيين إسهامهم، المتواضع فعلاً، لكنه مستقل، ويحمل مسحة وطنية، في الحركة العالمية. انهارت منظومة القيم السابقة. وكان على الشيوعيين في الشرق الأوسط والأدنى البحث عن مكان لهم في المجتمع، وإيجاد مثل جديدة.

لنتوقف هنا لبرهة من الزمن. ولنتخّل قليلاً عن التحليل التاريخي البارد، ولنتذكر أنه من بين الشيوعيين العرب والأتراك والإيرانيين كان هناك عدد لا بأس به يعيش بالثورة ومن أجل الثورة، من أجل تحقيق العدل الشامل حسب مفهومهم. كانوا مخلصين، ليس فقط في كلامهم. فالمئات منهم بل الآلاف مروا عبر السجون ومعسكرات الاعتقال والتعذيب. وكثير منهم إنتهت حياته على منصة الإعدام. فهل هم مثاليون؟ بالطبع. هل كانوا يرتكبون أخطاءً، شنيعة أحياناً؟ نعم. هل أدار لهم التاريخ ظهره؟ نعم. لكننا سنتعامل معهم باحترام إنساني عميق بالقدر الذي يستحقونه.

لم يكن الشيوعيون في أي مكان ولا في أي من الدول العربية يقتربون حتى من التطبيق العملي لعقائدهم الأساسية، أو تفعيل «التجربة السوفيتية». فماذا كان ليحدث مع مصر أو سوريا لو كان الشيوعيين هناك وصلوا للسلطة، يمكننا فقط أن نتخيل. لكن كانت هناك دولة عربية واحدة بدا فيها النموذج السوفيتي قابلاً للتطبيق، حيث حاول الثوار الشباب الذين خرجوا من حركة القوميين العرب، واستولوا على السلطة، نسخ هذا النموذج. الكلام هنا يدور عن جنوب اليمن.